المحاضرة الأولى

الاحتلال البريطاني للعراق

أولاً/ أسباب الاحتلال البريطاني للعراق ومراحله :

اكتسب العراق أهمية كبرى في السياسة البريطانية، منذ بداية النشاط البريطاني في الخليج العربي في الربع الأول من القرن السابع عشر، وقد تنوعت المصالح البريطانية في العراق فهناك المصالح الاقتصادية التي تركزت على شراء المواد الأولية الرخيصة من جلود وصوف وعرق سوس وخيول وعملت بريطانيا على ربط الاقتصاد العراقي بالرأسمال الأجنبي عن طريق تأسيس عدد من الشركات البريطانية أمثال شركة لنج ومكنزي، ولم يقتصر علمها على النشاط التجاري فقط بل كان وجودها يمثل تغلغلاً استعمارياً. أما أهمية العراق الاستراتيجية بالنسبة لبريطانيا فتمثل في موقع العراق على الخليج العربي الذي هو جزء من طريق الهند البري الحيوي لمواصلات الحكومة البريطانية وقد أكدت هذه الأهمية بعثة جسني الاستطلاعية عام ١٨٣٤ لدراسة إمكانيات نهر الفرات الملاحية.

وفي مطلع القرن العشرين ازدادت الأهمية نتيجة لاكتشاف النفط في عبادان وكانت حماية هذه الحقول إحدى الأسباب التي تذرعت بها بريطانيا عند احتلال البصرة. وبدأت بريطانيا تهيء قواتها العسكرية للحفاظ على احتلالها للخليج العربي. وفعلاً أرسلت قواتها الى المنطقة في (٢ تشرين الأول ١٩١٤) وفي اليوم التالي اسندت قيادة القوات البريطانية الى العميد ديلامين وحدد أطار عملها باحتلال عبادان وحماية مصافي النفط. وفي يوم ٦ تشرين الثاني من العام نفسه صدرت التعليمات الى ديلامين بالتوجه الى الفاو وفعلاً نزلت قواته فيها ورفع العلم البريطاني فيها بعد مقاومة طفيفة. وفي ٢٢ تشرين الثاني احتلت القرنة من قبل القوات البريطانية وكان لاحتلالها أهمية كبيرة لموقعها العسكري ولصلاحية الملاحة.

احتشدت القوات العثمانية بقيادة سليمان عسكري ومعها قوات المتطوعين الذين عملوا العثمانيون على كسب تأييدهم عن طريق إعلان الجهاد المقدس وبدأت بمناوشة البريطانيين في (١٢ نيسان ١٩١٥) في الشعيبة وتعتبر هذه المعركة من المعارك الحاسمة في تاريخ عملية الاحتلال البريطاني للعراق، وبعد هزيمة العثمانيين في القرنة والشعيبة تقهقرت قواتهم نحو العمارة والناصرية واحتلت الأولى في (٢ حزيران ١٩١٥)، كما احتلت الناصرية في (٢٥ تموز من العام نفسه) وشجع هذا الاحتلال بريطانيا على التقدم نحو بغداد وفعلاً تقدمت حملتهم باتجاه بغداد بقيادة الجنرال طاوزند وحدثت أول معركة بين الطرفين بالقرب من الكوت يوم (٢٧ أيلول ١٩١٥) انتهت بانتصار البريطانيين وانسحاب العثمانيين الذين عادوا تنظيم قواتهم وتمكنوا من هزيمة البريطانيين يوم (٢١ تشرين الثاني ١٩١٥) في المدائن واضطر البريطانيون الى الانسحاب، واستغلت القوات العثمانية الانكسار البريطاني في المدائن وتمكنت من محاصرة البريطانيين في الكوت في (٧ كانون الأول ١٩١٥) واستمر الحصار حوالي خمسة أشهر. لم يستثمر العثمانيون الهزيمة البريطانية في الكوت وإنما أرسلوا قواتهم الى إيران لمحاربة القوات الروسية مما أضعف القوات العثمانية في العراق وتمكن البريطانيين من تعزيز قواتهم لاسيما بعد أن تولى الجنرال (مود) قيادة القوات البريطانية ودارت معارك بين الطرفين اضطر على أثرها العثمانيين الى الانسحاب من الكوت الى المدائن وتمكن مود بعدها من التقدم نحو بغداد فدخلها في (١١ آذار ١٩١٧) وبعدها واصل البريطانيون تقدمهم نحو شمال العراق فاحتلوا سامراء في (٢٢ نيسان) والرمادي في (٢٩ أيلول) وتكريت في (٦ تشرين الثاني ١٩١٧) وفي الموصل جرت عقد هدنة في (٣٠ تشرين الأول ١٩١٨) وافق العثمانيون على مغادرة المدينة وهكذا انتهت الأعمال العسكرية التي استمرت زهاء أربع سنوات. وكلف هذا الاحتلال بريطانيا خسائر قدرت بحوالي مائة ألف قتيل وجريح فضلاً عن الخسائر المادية.

ثانياً/ الإدارة البريطانية في العراق بعد الاحتلال ومقاومة العراقيين لها :

دفعت حاجات الحملة البريطانية وضرورة ملء الفراغ الذي أحدثه انسحاب العثمانيين السلطة البريطانية المحتلة الى تأسيس نوع من الإدارة قامت هذه الأخيرة على الأسس التالية :

١ – العمل على تأمين الحاجات التي يتطلبها الاحتلال البريطاني بالاستيلاء على بعض الأراضي والممتلكات.

٢ – التخطيط لجعل الجزء الجنوبي من العراق مستعمرة هندية.

٣ – محاولة التقرب من العشائر لضمان ولائها للسلطة المحتلة.

٤ – العمل على إيجاد نظام إداري تتركز فيه السلطة بيد الحكام البريطانيين.

٥ – العمل على وضع نظام قضائي ومالي.

وقد ظهر واضحاً من تطبيق الإدارة البريطانية أن الهدف يقضي باحتلال البلاد نهائياً والعمل على إيجاد الصيغ لربطه بالهند. أو إعطائه نوعاً من الحكم الذاتي.

وعمدت إدارة ولسن الى إجراء ما يسمى بـ (الاستفتاء) لتزيف إرادة العراقيين وتأليف الحكومة التي تريدها بريطانيا باسمه وقد خولت بريطانيا ولسن بإجرائه في ٣٠ تشرين الثاني ١٩١٨ بين الشعب رأيه في الأمور الآتية :

١ – هل يفضلون دولة عربية واحدة تقوم بإرشاد بريطانيا وتمتد من حدود ولاية الموصل الشمالية الى الخليج العربي.

٢ – وفي هذه الحالة هل يرون أن عاهلاً عربياً أسمياً يجب أن ينصب على رأس هذه الدولة.

٣ – وإذا كان الأمر كذلك من الذي يفضلون تنصيبه رئيساً للدولة.

ومهما يكن من أمر فإن الاستفتاء تم إجرائه، إلا أنه لم يكن يمثل رأي الشعب العراقي المناهض للاحتلال فقد اختير الأشخاص المتعاونين مع السلطات البريطانية لتوقيع المضابط والمذكرات ولم يسمح بتسجيل الآراء المعارضة لوجهة النظر البريطانية الأمر الذي حال دون الإفصاح الحقيقي عن رأي البلاد.

أما الشعب العراقي المعارض للاحتلال وإدارته فقد عمد الى تنظيم نفسه للمقاومة والمطالبة بالاستقلال فظهرت بعض الجمعيات الوطنية منها جمعية العهد العراقي التي تأسست عام ١٩١٩ وتضمنت برامجها العمل على تحقيق الأهداف التالية، استقلال العراق استقلالاً تاماً ضمن الوحدة العربية، وطلب المساعدة الفنية والاقتصادية من بريطانيا على أن لا تمس استقلال العراق التام وإنهاض الشعب العراقي ليباري أرقى الأمم الغربية وكذلك السعي لخير الأمة العربية عامة. وأعلنت الجمعية عن رغبتها بإقامة ملكية دستورية يرأسها أحد أنجال الشريف حسين. أما الجمعية الأخرى هي جمعية حرس الاستقلال تأسست في بغداد نهاية شباط عام ١٩١٩ وتضمنت في برنامجها أمور منها استقلال العراق استقلالاً تاماً وتشكيل مملكة عراقية يرأسها أحد أنجال الشريف حسين وتوحيد كلمة العراقيين. ثم حدث خلاف بين الجمعيتين حول طلب المساعدة من بريطانيا. ولقيت الحركة الوطنية المقاومة من قبل السلطان المحتلة التي عمدت الى سياسة الشدة والعنف للوقوف بوجه الانتفاضات التي شملت مناطق العراق والتي سرعان ما تحولت هذه الانتفاضات الى ثورة شاملة ضد المحتلين الأجانب.

ثالثاً/ الحركة الوطنية والثورة العراقية الكبرى عام ١٩٢٠ :

لم تستجب بريطانيا للمطالب الشعبية بتقرير المصير، بل سارعت هي وحلفاؤها الى الاجتماع في سان ريمو في إيطاليا في (٢٥ نيسان ١٩٢٠) ووزعوا الانتدابات، فأنيط انتداب العراق وفلسطين وشرق الأردن لبريطانيا. وتضمنت لائحة الانتداب على العراق جملة من الأمور:

تضع بريطانيا في أقرب وقت، لا يتجاوز ثلاث سنين من تاريخ تنفيذ الانتداب قانون أساسياً للعراق دستوراً يعرض على مجلس العصبة للمصادقة، كما يحق لبريطانيا الاحتفاظ بقوة عسكرية في العراق لأجل الدفاع عنه. وأن تقوم بريطانيا بإدارة علاقات العراق الخارجية كما تتعهد بريطانيا بالمحافظة على وحدة الأراضي العراقية.

أذيع نبأ الانتداب على العراق في بغداد في (٣ أيار ١٩٢٠) فأعلن الشعب معارضته له، أدركت الحركة الوطنية هدف السياسة البريطانية في استمرار الحركة البريطانية المباشرة وعدم تنفيذ الوعود التي أعطيت للعرب في الحصول على الاستقلال والوحدة فقامت بتصعيد المقاومة ضد الاحتلال، وتوتر الجو السياسي في العراق وعقد زعماء الحركة الوطنية سلسلة من الاجتماعات السرية وقرروا اتخاذ التدابير لحشد العراقيين. وفي (٢ حزيران ١٩٢٠) حدثت مظاهرة جماهيرية واسعة عندما قابل ممثلوا الحركة الوطنية وكيل الحاكم المكي وطالبوا بإجابة المطاليب الآتية وهي إنشاء مجلس تأسيسي (جمعية وطنية) تضع دستور وتقرر شكل الحاكم وكذلك إطلاق حرية الصحافة. وقد ردت بريطانيا على هذه المطاليب موضحة شروط وكالة حكومة بريطانيا على العراق وأصبح الوضع لا يعوزه غير الشرارة لإشعال نار الثورة التي أصبحت منتشرة في مناطق العراق المختلفة، وكان اعتقال الشيخ شعلان أبو الجون شيخ قبيلة الظوالم في (٣٠) حزيران في الرميثة أحد الأسباب التي أدت الى اندلاع الثورة إذ هاجم رجاله سراي الحكومة وقتلوا بريطانيين وانقذوا شيخهم فكانت تلك الرصاصات إيذاناً بإعلان الثورة في العراق ضد البريطانيين.

امتدت الثورة بسرعة الى مناطق العراق المختلفة، فأعلنت الثورة في النجف في (٢ تموز) ورفع علم الثورة العربية على سراي الحكومة وتمكن الثوار في الرميثة من مقاتلة البريطانيين وفي الشامية استطاع الثوار السيطرة على المدينة وتمكن الثوار من إحراز نصر كبير في موقعة الرارنجية (الرسمتية) قرب الكفل يوم (٢٤ تموز) فاضطرت القوات البريطانية الى التقهقر نحو الحلة بعد أن فقدت (٣١٨) جندياً، وغنم الثوار (٤٠) رشاشاً ومدفعاً واحداً.

وفي مناطق العراق الأخرى، عمد الثوار في السماوة الى تدمير سكة الحديد لعرقلة إرسال النجدات للقوات البريطانية، كما تمكنوا من إسقاط طائرة تحطمت وقتل قائدها. وفي الكوفة هاجم الثوار الباخرة البريطانية فابر افلاي. وفي الرمادي اهتز موقف البريطانيين واستطاع الشيخ ضاري ورجاله في (١٢ آب) من قتل الكولونيل

لجمن حاكم لواء الدليم السياسي. وفي ديالى تمكن الثوار من تعطيل سكة الحديد بين بغداد وخانقين وامتدت الثورة الى كركوك وأربيل والموصل والسليمانية وأصبحت بغداد شبه محاصرة بعد أن وصل الثوار قرب المسيب.

خفت حدة المعارك العسكرية بعد فترة قصيرة من وصول السير برسي كوكس واعتبرت الثورة منتهية بعد المفاوضات التي أجرتها بريطانيا مع الثوار في الرميثة آخر معاقل الثورة وتوقيعها الاتفاق معهم في (٣٠ تشرين الثاني ١٩٢٠) تعهدت فيه بريطانيا أن تكون للعراق حكومة عربية مستقلة وعدم مطالبة الثوار بالخسائر التي لحقت ببريطانيا مع الإعفاء من الضرائب لسنة الثورة على أن يتعهدوا بتوطيد الأمن والنظام في مناطقهم وأن يسلموا الحكومة البريطانية ألفين وأربعمائة بندقية.

وفي تقويم الثورة لابد من القول أنها ثورة وطنية وقومية هدفها الحصول على الاستقلال التام وتشكيل دولة عراقية مستقلة، وشاركت فيها جماهير واسعة مثلت مختلف فئات الشعب وكانت لها صحافة عبرت عن أهدافها مثل جريدة الفرات والاستقلال.

وحاول البريطانيون التقليل من شأن الثورة ونظروا إليها على أنها قلاقل واضطرابات قامت بها العشائر ضد السلطة المحتلة متجاهلين الدوافع الحقيقة للثورة ... وكانت الثورة بالنسبة للعراقيين حرباً وطنية من أجل الاستقلال برهنت على قوة العمل الوطني الموحد في تحدي حكومة بريطانيا وكبدت الأخيرة الكثير من الخسائر المادية والبشرية وقد قدرها الجنرال هالدين الخسائر البشرية بـ(٢٢٦٩) إصابة. أما الخسائر المادية فقد قدرت ب(٢٠ – ٤٠) مليون من الجنيهات الإسترلينية.

رابعاً / الحكومة العراقية المؤقتة :

لم يكن قرار السلطات البريطانية بتشكيل الحكومة المؤقتة إلا نتيجة لاستمرار الانتفاضات الشعبية ضد الاحتلال التي بلغت ذروتها في ثورة العشرين، فعد وصول بيرسي كوكس الى بغداد في (١١ تشرين الأول ١٩٢٠)، الذي وصف بأنه الشخص

الأمثل من وجهة النظر البريطانية فأجرى مشاورات واسعة مع بعض الشخصيات العراقية ورجال الإدارة البريطانية في العراق. وبعد أن حصل كوكس على التأييد لآرائه رشح عبد الرحمن الكيلاني نقيب أشراف بغداد لتولي رئاسة المجلس لمركزه الديني. وكان النقيب معجباً بشخصية بيرسي كوكس.

استطاع كوكس إقناع النقيب تولي رئاسة المجلس وكان كوكس قد قرر تأليف مجلس يضم رئيساً وثمانية وزراء يكون كل منهم على رأس وزارة من وزارات الدولة ومع كل وزير مستشار بريطاني مع عشرة وزراء بلا وزارة لضمان تمثيل مناطق العراق المتعددة.

وهكذا تم تشكيل الوزارة النقيبة الأولى التي عقدت اجتماعها الأول في دار النقيب يوم (٢ تشرين الثاني ١٩٢٠). ثم أصدر المندوب السامي برسي كوكس بياناً في (٨ تشرين الثاني من العام نفسه) أوضح فيه أن الهدف من تأليف الحكومة هو الاسراع في تمهيد الطريق أمام الشعب العراقي لإبداء الرأي في شكل الحكومة التي يريدها عن طريق تأليف مؤتمر عام يمثل الشعب العراقي تمثيلاً صحيحاً.

وحدد كوكس صلاحيات الحكومة المؤقتة في مذكرة اعتبرت أن مهام كل وزير يعتبر رئيساً لدائرة من دوائر الدولة ومسؤولاً عن إدارتها. وقامت الحكومة المؤقتة بتقسيم العراق الى وحدات إدارية وتعيين موظف عراقي لكل وحدة إدارية وعلى الرغم من تشكيل الحكومة إلا أنها لم ترضي طموح العراقيين الذين يطالبون بالاستقلال التام لذلك نظروا أليها بعين الشك وازدادت الانتقادات للبريطانيين ولخططهم في العراق.

المصادر الساندة :

١ – فاضل حسين، تاريخ العراق المعاصر، بغداد، ١٩٨٠.
٢ – محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤ – ١٩٥٨، بغداد، ٢٠٠٠.

المحاضرة الثانية

قيام الحكم الملكي وتأسيس الدولة العراقية الحديثة

أولاً/ مؤتمر القاهرة وتأثيره على الوضع السياسي في العراق :

سعت بريطانيا بعد الاتفاق الى عقد مؤتمر القاهرة في ١٢/ آذار ١٩٢١ وكانت القضايا التي نظر فيها المؤتمر فيما يخص العراق هي التخفيض الحاصل في النفقات البريطانية مع ما يترتب على ذلك من إعادة النظر في السياسة المختصة بما يلي :

١ – مستقبل العلاقات بين الدولة الجديدة وبريطانيا.

٢ – المصادقة على ترشيح فيصل لعرش العراق، ورسم الخطة التي تتبع في تنصيبه للعرش.

٣ – طبيعة وتشكيلات القوات الدفاعية الجديدة.

وكان تشرشيل مقتنعاً بأن فيصل هو المؤهل لعرش العراق وأن بتنصيبه ملكاً سيزيد من تسلط الحكومة البريطانية عليه وعلى أبيه ملك الحجاز ولاسيما بعد تجربته الفاشلة في سورية ولهذا سيعتمد على مشورة ومعونة بريطانيا للمملكة الجديدة. وأن ترشيح فيصل سيكون محل ترحيب القوميين العرب لاشتغاله في (حل القضية العربية وقيادته لقوات الثورة العربية، وانتخابه أول ملك عربي في الشام في التاريخ الحديث لهذا صادق المؤتمر على ترشيحه).

عاد المندوب السامي الى بغداد في ١٩/ نيسان ١٩٢١ بعد انتهاء مؤتمر القاهرة وأذاع بياناً عما تم في المؤتمر وبدأ على الفور باتخاذ الترتيبات اللازمة لإنجاح ترشيح فيصل وأصدر بلاغاً أوضح فيه أن الحكومة البريطانية تعد الأمير

فيصل مرشحاً موفقاً وعمل المندوب السامي أيضاً على تذليل العقبات التي تعترض سبيل الأمير فيصل ومنها إخراج طالب النقيب من وزارة الداخلية وأبعاده عن العراق وأبعاد جون فيلبي مستشار وزارة الداخلية لأنه من معارضي الهاشميين ومن دعاة الجمهورية.

ثانياً / مبايعة فيصل وتتويجه ملكًا على العراق :

شغلت بريطانيا الرأي العام في العراق في قضية من سيتولى العرش في العراق بعد أن عرضت أسماء عدد من المرشحين، وكان هؤلاء عرباً أو مسلمين وذوي ارتباطات مع بريطانيا، ويتفاوتون في مراكزهم وامكانياتهم، فعبد الرحمن النقيب له أنصاره في بغداد لكنه كان طاعناً في السن وعبد الهادي العمري وهو من أسرة موصلية معروفة وله شعبية في الموصل وطالب النقيب شخصية بصرية معروفة، وله علاقات واسعة مع الأمراء العرب في المحمرة والكويت ونجد وكان طموحاً يسعى قبل الحرب العالمية الأولى لإقامة إمارة عربية في جنوب العراق على غرار الإمارات المجاورة، وفيصل بن الشريف حسين ملك سورية المخلوع وأخوه عبد الله الذي رشحه المؤتمر العراقي الذي انعقد في دمشق في ٨/ آذار ١٩٢٠ ليكون ملكاً على العراق والشيخ خزعل أمير المحمرة الذي كانت له علاقات واسعة مع جنوب العراق وأحد أنجال أبن سعود أمير نجد، والأمير التركي برهان الدين أبن آخر سلاطين الدولة العثمانية وترددت أسماء أخرى منها أحد أمراء الأسرة المالكة في مصر وظهر تيار يدعو الى إقامة نظام جمهوري في العراق يتزعمه جون فيلبي متشار وزارة الداخلية الذي استطاع أن يجمع حوله بعض الشخصيات البارزة في العراق أمثال توفيق الخالدي وفخر الدين جميل وعبد المجيد الشاوي وكانت بريطانيا ترى في الشخص الذي ترشحه لعرش العراق هو من يفتقر الى القوة الحقيقية ويعتمد في بقائه على الحكومة البريطانية وعلى هذا اعتقدت بريطانيا أن الأمير فيصل حليف بريطانيا خلال الحرب والذي خسر العرش في سوريا أصبح مستعداً لأن يقبل أن شيء يعرض عليه وكانت المس بيل سكرتيرة المندوب السامي قد كتبت تقول أني على

امتناع تام بأنه ليس هناك غير حل عملي واحد وترشيح أحد أنجال الشريف واختياري الأول منهم الملك فيصل.

بدأت المفاوضات من جديد مع الأمير فيصل من قبل بريطانيا وتكللت المفاوضات بالنجاح وتضمن الاتفاق الأمور التالية :

١ – تعترف بريطانيا باستقلال المملكة العراقية وتتعهد بإلغاء الانتداب ومساعدة العراقيين في تأسيس حكومة وطنية وطيدة .

٢ – تعقد معاهدة ولاء وتحالف بين الحكومتين البريطانية والعراقية تحصل فيها بريطانيا على بعض المزايا الاقتصادية.

استقل فيصل القطار من البصرة الى بغداد وزار في طريقه مدن الفرات الأوسط، وجرى احتفال رسمي كبير لتتويج فيصل ملكاً على العراق. وفي الحفل تحدث فيصل بكلمة شكر فيها الشعب العراقي على موازرته وبريطانيا على اعترافها به ملكاً للعراق. وأن أول عمل أقوم به مباشرة الانتخاب وجمع المجلس التأسيسي والمصادقة على المعاهدة. وبعد حفل التتويج قدم النقيب استقالة حكومته فعهد له الملك بإعادة تشكيلها للمرة الثانية في ١٠ أيلول ١٩٢١ وبعد يومين تشكلت الوزارة وضمت كلا من عبد الرحمن النقيب رئيساً للوزراء، والحاج رمزي وزيراً للداخلية وساسون حسقيل وزير للمالية وناجي السويدي وزيراً للعدل وجعفر العسكري وزيراً للدفاع الوطني وعزت الكركوكي وزير للأشغال وعبد اللطيف المنديل وزيراً للتجارة والشيخ عبد الكريم الجزائري وزيراً للمعارف والدكتور حنا خياط وزيراً للصحة ومحمد علي فاضل للأوقاف، وقد اعتذر الشيخ الجزائري عن قبول المنصب لمهامه الدينية فاختير محمد علي هبة الدين الشهرستاني وزيراً للمعارف.

ثالثاً/ المعاهدة العراقية _ البريطانية الأولى عام ١٩٢٠ :

واجه الملك فيصل بعد تتويجه مهاماً عديدة منها :

١ – تخليص العراق من الانتداب البريطاني وإقناع البريطانيين بالتخلي عن الحكم وتسليمه الى الوطنيين تدريجياً.
٢ – الحفاظ على الموصل التي تطالب بها تركيا.
٣ – إنشاء حكومة عصرية بكامل تشكيلاتها وإدارتها ووضع دستور لها.
٤ – إنقاذ البلاد من الجهل والمرض والخراب.

قدم المندوب السامي البريطاني بعد أيام قلائل من تتويج الملك فيصل الأول مسودة للمعاهدة العراقية والبريطانية المزمع عقدها وقد ظهر من تلك المسودة وجهة النظر البريطانية تجاه المعاهدة. المقترحة بأنها فقط ستقوم بتنظيم العلاقات بين الدولتين وليس بديلاً عن الانتداب. أما وجهه النظر العراقية فقد كان أمل الملك فيصل يفهم المعاهدة على أنها صيغة تحل محل الانتداب، وتحفظ له سلطاته وكرامته كملك. مقابل أن يكون المستشارون والاختصاصيون الذين يستخدمهم العراق من البريطانيين وأن تضمن المصالح البريطانية في العراق.

استمرت المفاوضات للتقرب بين وجهتي النظر العراقية والبريطانية وتم التوصل الى صيغة المعاهدة وقد تضمنت مقدمة وثمانية عشر مادة وجاء في مقدمتها أن بريطانيا اعترفت بفيصل بن الحسين ملكاً دستورياً على العراق. وتضمنت موادها الأمور الاتية :

المادة الأولى : تقدم بريطانيا المشورة والمساعدة للعراق أثناء مدة المعاهدة على أن لا يمس ذلك السيادة الوطنية للعراق ويمثل بريطانيا فيه مندوب سام.
المادة الثانية : يتعهد العراق بعدم تعين أي موظف غير عراقي دون موافقة بريطانيا.
المادة الثالثة : يتعهد ملك العراق بإصدار قانون أساسي (دستور) يعرض على المجلس التأسيسي ويراعي جميع رغبات وحقوق المواطنين.

المادة الرابعة : وافق ملك العراق على المشورة البريطانية التي تقدم بواسطة المندوب السامي في جميع الشؤون المهمة التي تمس مصالح وتعهدات بريطانيا الدولية والمالية.

المادة السادسة : تعهد بريطانيا بإدخال العراق في عضوية عصبة الأمم في أقرب وقت ممكن.

المادة السابعة : تقدم بريطانيا للعراق الأسلحة والمساعدة العسكرية.

المادة الثامنة : تعتبر المعاهدة نافذة حال تصديقها من قبل الطرفين بعد قبولها من المجلس التأسيسي وتظل معمولاً بها لمدة عشرين سنة.

وألحق بالمعاهدة أربعة بروتوكولات تبحث في استخدام الموظفين البريطانيين والإشراف على الشؤون المالية والعدلية وألحق بالمعاهدة بروتوكول آخر في نيسان ١٩٢٣.

تبين من خلال نصوص المعاهدة أنها بنصوصها وملاحقها صورة لصك الانتداب الذي عده الشعب العراقي مرادفاً للاستعمال، كما قيدت سلطات الملك فيصل بحيث لا يستطيع تعين أي عربي أو أجنبي إلا بموافقة بريطانيا، فضلاً عن أن إمكانيات العراق العسكرية والاقتصادية في خدمة المصالح البريطانية وقيدت العراق ومنعته من السعي للوحدة العربية.

ازداد الموقف المعارض وضوحاً للمعاهدة في مؤتمر كربلاء خلال شهر نيسان ١٩٢٢ الذي وحدهم وجمعهم حول معارضة المعاهدة والعمل على مناوئتها. وحدثت معارضة شعبية واسعة نددت بتصديق المعاهدة وطالبت باستقلال البلاد وبعث بعض قادة الحركة الوطنية برقية الى الملك فيصل الأول طلبوا منها رفض الانتداب واعتراف بريطانيا بذلك وإسقاط الوزارة التي تصدق معاهدة غير مرضية وطرد المستشارين البريطانيين وإطلاق حرية الصحافة وشكل حزبان وطنيان هما (الحزب الوطني وحزب النهضة) اللذان وحدا جهودها في مقاومة المعاهدة والانتداب عن طريق المظاهرات والاجتماعات وقدما مذكرة الى الملك بمناسبة مرور عام على تتويجه طالباً فيها :

١ – الكف عن التدخل البريطاني في الأمور الداخلية.

٢ – تأليف وزارة من الأكفاء المخلصين تطمئن الأمة إليهم.

٣ – ألا تعقد أية معاهدة ولا تجري أية مفاوضة فيها تأليف المجلس التأسيسي الذي ينتخب أعضاؤه بحرية كاملة.

المصادر الساندة :

١ – عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ثلاث أجزاء، بغداد، ١٩٨٩.

٢ – محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤ – ١٩٥٨، بغداد، ٢٠٠٠.

المحاضرة الثالثة

إنشاء المجلس التأسيسي وسن القانون الأساس

أولاً/ المجلس التأسيسي العراقي :

أصبحت أمام المندوب السامي البريطاني مهمة تأليف وزارة جديدة تخلف الوزارة المستقيلة منذ (١٩ آب) تأخذ على عاتقها نشر المعاهدة وتأليف المجلس التأسيسي، وبناءً على ذلك شكل عبد الرحمن النقيب وزارته الثالثة في (٢٠ أيلول ١٩٢٢) وقررت الوزارة في (١٠ تشرين الأول ١٩٢٢) تأييد قرارها السابق من المصادقة على المعاهدة، وحددت الوزارة الرابع والعشرين من تشرين الأول ١٩٢٢ موعداً للبدء بانتخابات المجلس التأسيسي وحددت مهامه بالأمور الآتية:

١- وضع الدستور (القانون الأساسي) للمملكة العراقية.
٢- وضع قانون الانتخابات لمجلس النواب.
٣- تصديق المعاهدة العراقية – البريطانية.

وبدأ عبد المحسن السعدون وزير الداخلية باتخاذ الخطوات الضرورية لبدء عملية الانتخاب وأصدر بياناً دعا فيه الى التضامن والتعاضد، ولم تكد تبدأ الانتخابات حتى دعت الحركة الوطنية الى مقاطعتها واعتبرت المعارضة الانتخابات أسلوباً بريطانياً لتركيز سلطتها في العراق وقدمت مذكرة الى الملك طالبت فيها الحصول على الاستقلال التام ورفض المعاهدة. انتقد السعدون وزير الداخلية حكومة النقيب لأنها لم تتبع أسلوبه القائم على سياسة الشدة، وأوعز الى النقيب بتقديم استقالته وفعلاً قدمها النقيب بحجة اعتلال صحته فكلف الملك عبد المحسن السعدون بتأليف الوزارة وكانت مهمة وزارة السعدون إجراء انتخابات المجلس التأسيسي وأمرار

المعاهدة واتبع سياسة الشدة تجاه المعارضة إلا أنه لم يحظى بثقة الملك فقد استقالته.

وعهد الى جعفر العسكري بتأليف الوزارة الجديدة في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣ وتضمن منهاجها السعي لإكمال انتخابات المجلس التأسيسي، أفتتح الملك فيصل المجلس في ٢٧ آذار ١٩٢٤ واعتبر افتتاحه من الأحداث المهمة في تاريخ العراق السياسي المعاصر لأنه أول مجلس منتخب يمثل خطوة نحو الحياة الديمقراطية. وحدد الملك فيصل في خطاب افتتاح المجلس مهامه بثلاث نقاط وهي:

١ – البت في المعاهدة العراقية – البريطانية لتثبت سياستها الخارجية.
٢ – سن الدستور العراقي لتأمين حقوق الأفراد والجماعات.
٣ – سن قانون انتخابات المجلس النيابي.

أصبح السعدون رئيساً للمجلس التأسيسي، وياسين الهاشمي وداود الحيدري نائبين للرئيس، وبدأ المجلس أعماله بتأليف لجنة التدقيق المعاهدة ورفع تقرير عنها من ١٥ عضواً برئاسة الهاشمي ووضعت اللجنة تقريرها في (٦٥) صفحة وختم التقرير عرض الأمور الآتية وهي أن الشعب العراقي متمسك بصيانة استقلاله من كل الشوائب، وإجماع الرأي على أن العراق يحتاج حالياً الى المساعدة من بريطانيا، وأن التعديلات المطلوبة في المعاهدة وملاحقها لا تمس مركز بريطانيا وبدون التعديلات لا يمكن للعراق القيام بواجب التحالف. كما أن في بنود المعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها يثقل كاهل العراق، وجرت مناقشات حامية للمعاهدة وظهرت آراء ومواقف داخل المجلس وخارجه منها موقف الحكومة الساعي لعقد المعاهدة الذي مثله رئيس الوزراء جعفر العسكري بأن المعاهدة ستؤدي الى تأمين استقلال العراق، وموقف المعارضة داخل المجلس وظهرت فيه اتجاهات ضمن المعارضة منها اتجاه دعا الى تعديل المعاهدة قبل إبرامها، والآخر طالب بإجراء التعديلات التي وردت في تقرير لجنة المعاهدة في حين فضل اتجاه عدم البت بالمعاهدة لحين

حسم قضية الموصل، وكان هناك موقف للمعارضة خارج المجلس تجسد في الاجتماع الذي عقده المحامون والداعي الى رفض المعاهدة عند التصويت عليها.

إزاء ازدياد المعارضة بعث المندوب السامي انذاراً الى الملك طالباً منه أن يدعو للاجتماع لغرض المصادقة على المعاهدة وإلا فإنه سيبلغ مجلس عصبة الأمم بعدم دخول العراق في عضويته ونتيجة لهذا الموقف استطاع رئيس الوزراء في العاشرة والنصف مساءاً من جمع (٦٩) عضواً وشرح لهم الموقف وقبل الساعة الثانية عشر جرى التصويت على المعاهدة. فصوت الى جانبها (٣٧) عضواً وعارضها (٢٤) عضواً وامتنع (٨) أعضاء عن التصويت.

ثانياً / القانون الأساسي العراقي (الدستور) :

تعهدت بريطانيا في المادة الأولى من لائحة الانتداب بأن تضع في مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ الانتداب قانون أساسياً للعراق يعرض على مجلس العصبة للمصادقة على أن يضمن هذا القانون الحقوق الأساسية للأهالي الساكنين في البلاد. وعند مبايعة فيصل الأول ملكاً على العراق اشترط عليه أن تكون حكومته دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بقانون. وقد بدأت أولى المحاولات لوضع القانون الأساسي في أوائل خريف ١٩٢١ وتألفت لجنة بريطانية خاصة لإعداد لائحة للدستور ، استعانت بدساتير استراليا ونيوزيلندا وأحالها الملك على اللجنة العراقية فاعترضت اللجنة على هذه اللائحة لأنها منحت الملك صلاحيات واسعة ثم أرسلت المسودتان الى لندن فأيدت الأخيرة وجهة نظر اللجنة العراقية وفي نيسان ١٩٢٣ وضعت الصيغة النهائية للائحة وتضمن القانون الأساسي من (١٢٣) مادة موزعة على عشرة أبواب مع مقدمة.

وجاء في المقدمة أن العراق دولة ذات سيادة مستقلة حرة. وتضمن الباب الأول حقوق الشعب فلا فرق بين العراقيين مهما اختلفوا في الدين واللغة والقومية.

في حين تضمن الباب الثاني (الملك وحقوقه) وهو مصون غير مسؤول ويعقد المعاهدات وهو القائد العام للقوات المسلحة. وبحث الباب الثالث (السطلة التشريعية) وهي منوطة بمجلس الأمة مع الملك وللسلطة التشريعية حق وضع القوانين وتعديلها. تناول الباب الرابع (الوزارة) فالملك يقوم باختيار رئيس الوزراء ثم يعين بقية الوزراء في مناصبهم وبحث الباب الخامس (السلطة القضائية) فالحكام يعينون بإرادة ملكية والمحاكم مصونة من التدخل في شؤونها. وتناولت بقية الأبواب الأمور المالية وإدارة المحافظات (الألوية) وتأييد القوانين والأحكام وبحث الباب التاسع في كيفية تبديل أحكام القانون الأساس وعلى الرغم من مصادقة المجلس التأسيسي على لائحة القانون الأساسي العراقي، إلا أن نشره تأخر فترة طويلة بسبب الضغوط البريطانية لان بريطانيا أرادت الحصول على الامتيازات النفطية قبل نشر القانون الأساسي لأن نشره سيكشف عدم شرعية إبرام الامتياز دون مصادقة البرلمان عليه.

المصادر الساندة :

١ – محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي، دراسة تاريخية، بغداد، ١٩٧٦.

٢ – محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤ – ١٩٥٨، بغداد، ٢٠٠٠.

المحاضرة الرابعة

مشكلة الموصل

ظهرت مشكلة الموصل نتيجة لاندحار الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى والاحتلال البريطاني للعراق، فقد احتلت بريطانيا الموصل بعد إعلان هدنة مودروس في (٣٠ تشرين الأول ١٩١٨) فاعتبرت تركيا ذلك الاحتلال غير مشروع فجرت مفاوضات حول الموصل بين اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطاني وعصمت أينونو وزير الخارجية التركي وقدم كلا منهما مذكرات مكتوبة احتوت على وجهة نظرهما حول القضية وكانت وجهة النظر التركية تتركز حول الأمور التالية :

١ – الزعم بأن العراق لازال يعتبر جزءاً من الإمبراطورية العثمانية.
٢ – أن فرض الانتداب البريطاني على العراق تم بدون أخذ رأي الشعب العراقي.
٣ – المطالبة باستفتاء المنطقة.

أما وجهة النظر البريطانية فكانت مرتبطة بثلاثة وعود هي:

١ – وعد بريطانيا للشعب العراقي بعدم إرجاعه للحكم التركي.
٢ – وعد بريطانيا للملك فيصل الذي انتخبه العراق بأجمعه بما فيه الموصل.
٣ – وعد بريطانيا لعصبة الأمم كدولة منتدبة على العراق وبموافقتها.

فشل الطرفان في التوصل الى صيغة اتفاق بينهما، واقترح كيرزون أن يعهد الى عصبة الأمم بدراسة المشكلة، طلبت الحكومة البريطانية من السكرتير العام للعصبة في (٦ آب ١٩٢٤) وضع قضية الحدود العراقية – التركية في جدول أعمال العصبة القادم، وبعد مناقشات طويلة استقر الرأي على تأليف لجنة تحقيق مرضية للطرفين، وقامت اللجنة بدراسة جميع الوثائق المتعلقة بالمشكلة وقررت زيارة المنطقة

لاستطلاع آراء سكانها، فوصلت اللجنة الى بغداد في ١٦ كانون الثاني ١٩٢٥ أجرت اتصالات مع الشخصيات البارزة وممثلي الطبقات والطوائف ولم تقتصر على دراسة النواحي السياسية بل درست نفسية الشعب ومشاكله الاقتصادية.

وضعت لجنة التحقيق تقريرها في ١٦ تموز ١٩٢٥ في (١١٣) صفحة من القطع الكبير وألحقت به إحدى عشرة خارطة تناول دراسة الحجج الجغرافية والعنصرية والتاريخية والاقتصادية والعسكرية والسياسية وجاء فيه أن عواطف سكان الموصل كانت الى جانب العراق وأوحت اللجنة بعدم تقييم المنطقة المتنازع عليها وربطها بالعراق شرط مراعاة الأمور الآتية:

١ – يجب أن تبقى المنطقة تحت انتداب العصبة لمدة (٢٥) سنة.
٢ – ويجب مراعاة رغبات الأقليات فيما يخص تعيين موظفين لإدارة أمورهم.

وقد اجتمع مجلس العصبة لدراسة تقرير لجنة التحقيق فوافق في ١٦ كانون الأول ١٩٢٥على القرار التالي بالإجماع :

١ – اتخاذ خط بروكسل كخط حدود بين العراق وتركيا.

٢ – دعوة الحكومة البريطانية لتقدم للمجلس معاهدة جديدة مع العراق تضمن استمرار نظام الانتداب لمدة خمس وعشرون سنة.

٣ – دعوة بريطانيا لأن تقدم للمجلس التدابير لتأمين الضمانات المطلوبة.

٤ – دعوة بريطانيا لأن تطبق توصيات اللجنة الخاصة.

قوبل قرار مجلس العصبة بالابتهاج والسرور في العراق مع التحفظ على الفقرة الثانية التي أوصت باستمرار الانتداب لمدة خمس وعشرين سنة.

المصادر الساندة :

١ – فاضل حسين، مشكلة الموصل، ط٢، بغداد، ١٩٦٧.
٢ – محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤ – ١٩٥٨، بغداد، ٢٠٠٠.

المحاضرة الخامسة

الأحزاب السياسية في عهد الانتداب البريطاني

لعب العراقيون دوراً كبيراً في الجمعيات العربية السرية والعلنية التي ظهرت في الولايات العربية لمقاومة الاستبداد العثماني وللحصول على الاستقلال والوحدة العربية، وبعد تشكيل الحكومة المؤقتة شعر الوطنيون بضرورة تنظيم الصفوف وتأليف الأحزاب السياسية لتحقيق استقلال العراق الناجز، وقد ازدادت المطالبة بتأليف الأحزاب السياسية بعد تتويج الملك فيصل، لذلك أصدرت الحكومة قانون الجمعيات العراقي في (٢ تموز ١٩٢٢) ويمكن تقسيم الأحزاب السياسية الى ثلاثة مجموعات هي:

١ – الاحزاب السياسية التي اجيزت قبل بدء الحياة النيابية.

٢ – الأحزاب السياسية التي ارتبط ظهورها بقضية الموصل.

٣ – الأحزاب البرلمانية التي ظهرت مع بدء الحياة النيابية.

أولًا/ الاحزاب السياسية التي اجيزت قبل بدء الحياة النيابية وهي:

أ – **الحزب الوطني العراقي** : أجيز هذا الحزب في ١٩٢٢/٨/٢ من قبل وزارة الداخلية، ويعد جعفر أبو التمن المؤسس الحقيقي لهذا الحزب. أكد الحزب في منهاجه على المحافظة على استقلال العراق التام بحدوده الطبيعية، ومؤازرة حكومته الملكية الدستورية النيابية والنهوض بالأمة العراقية الى مصاف الأمم الراقية. لعب الحزب دوراً مهماً في مقاومة الانتداب البريطاني، وحرص جعفر أبو التمن على تبني برنامج إصلاحي في الداخل يتضمن إصلاح التعليم وتنشيط الزراعة وساند الحزب قضايا النضال العربي وفي مقدمتها القضية

الفلسطينية، وصدر الحزب أول جريدة تنطق باسمه هي صدى الاستقلال ثم أغلقت وأصدر الحزب جريدة أخرى أسمها (صدى الوطن).

ب- **جمعية النهضة العراقية:** أجيزت من قبل وزارة الداخلية في (١٩٢٢/٨/١٩) وقد انتخب أمين الجرجفجي معتمداً عاماً لها. تضمن منهاجها الدعوة الى توطيد دعائم الاستقلال التام للشعب العراقي وتحقيق رغائبه بحكومة ملكية دستورية ديمقراطية. أسهمت الجمعية مه الحزب الوطني العراقي في مقاومة الانتداب وسعت أيضاً الى تحسين الصلات بين العراق والأمم والحكومات الأجنبية. وكانت الجريدة الناطقة باسمها هي جريدة النهضة أصدرت في العاشر من آب ١٩٢٧.

ج – **الحزب الحر العراقي :** ألف هذا الحزب في (٣/ أيلول ١٩٩٢) وكان بزعامة محمود النقيب ن عبد الرحمن النقيب رئيس الوزراء، وقد انحصر نشاط الحزب في تأييد وزارة النقيب وعقد معاهدة التحالف الأولى بين العراق وبريطانيا. وأصدر الحزب جريدة (العاصمة) لسان حاله.

د – **حزب الأمة :** ألف هذا الحزب في ١٩/٨/ ١٩٢٤ وأبرز قادته ناجي السويدي طالب بالإسراع في وضع الدستور وإجراء الانتخابات النيابية ولكنه لم يلعب دوراً رئيسياً في حياة العراق السياسية.

ثانيًا/ الأحزاب التي ارتبط بظهورها بقضية الموصل

أما الأحزاب التي ارتبط بظهورها بقضية الموصل فهي حزب الاستقلال الوطني الذي تشكل في مدينة الموصل في الأول من أيلول ١٩٢٤، سعى الى تحقيق الاستقلال التام للعراق وأصدر جريدة العهد لسان حاله ثم جريدة (فتى العراق)، وكذلك جمعية الدفاع عن ولاية الموصل التي أجيزت في ١٦ تشرين الثاني

١٩٢٥ في الموصل لتأييد ومساندة حزب الاستقلال في الموصل. والحزب الوطني العراقي في الموصل الذي تشكل أيضاً في أوائل عام ١٩٢٥ واستمرت بالعمل الى أن حلت مشكلة الموصل.

ثالثًا/ الأحزاب السياسية التي ظهرت مع بدء الحياة النيابية فهي:

أ – **حزب التقدم** : أسس هذا الحزب في تشرين الأول ١٩٢٥ ويعتبر عبد المحسن السعدون زعيم الحزب وهو أول حزب حكومي نيابي وسعى لإدخال العراق الى عصبة الأمم وتطبيق المعاهدة العراقية – البريطانية وأصدر الحزب جريدة اللواء ثم جريدة التقدم.

ب– **حزب الشعب** : أسس هذا الحزب في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٥، ويعتبر زعيمه ياسين الهاشمي وهو حزب معارض لحزب التقدم. غايته السعي لإسعاد الشعب العراقي وتأمين الاستقلال التام وأصدر جريدة أسمها (نداء الشعب) لسان حاله.

ج – **حزب العهد** : ألف في ١٤ تشرين الاول ١٩٣٠ زعيمه نوري السعيد، كان مؤيداً لسياسة التعاون والتفاهم مع البريطانيين. أصدر الحزب جريدة أسمها صدى العهد لسان حاله.

د – **حزب الإخاء الوطني** : وافقت وزارة الداخلية على تأليف هذا الحزب في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٠، ومن أبرز قادته ياسين الهاشمي (زعيمه) ورشيد عالي الكيلاني، من أهداف الحزب العمل على تكوين رأي عراقي عام لمكافحة كل ما من شأنه أن يشوب استقلال العراق. وكانت جريدة البلاد لسان حاله، وفي آب ١٩٣١ أصدر الحزب جريدة الإخاء الوطني.

من خلال تقويم الحياة الحزبية في عهد الانتداب نلاحظ أنها متشابهة الى حد كبير في أهدافها وهي ضرورة تحقيق الاستقلال التام للعراق والتحرر من الانتداب، وكان معظمها قائم على العلاقات الشخصية بين الأعضاء ولم يكن لها قواعد جماهيرية واسعة وإنما كانت تعمل بنفوذ قادتها ولكن على الرغم من ذلك كله فإنها لعبت دوراً مهماً في تطور العراق السياسي.

المصادر الساندة :

١ – عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ط١، بيروت، ١٩٨٠.٢
٢– فاروق صالح العمر، الأحزاب السياسية في العراق، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٨.

المحاضرة السادسة

العلاقات العراقية – البريطانية (١٩٢٧ – ١٩٣٢)

أولًا/ مشروع معاهدة ١٩٢٧ :

عهد الى جعفر العسكري بتأليف الوزارة في (٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦)، وأعلنت الوزارة في منهاجها التعاون مع بريطانيا، وأنها ستبادر بتسريع الأمور الآتية وهي ، إنجاز تعديل الاتفاقيات التي شرعت به الوزارة السابقة، وتوسيع التمثيل الخارجي وقصر النفقات على الأمور الضرورية لإدارة البلاد فضلاً عن توحيد أعمال الزراعة والتجارة والري واحترام الشعائر الدينية.

سارعت الوزارة الى تأليف لجنة وزارية ضمت نوري السعيد وياسين الهاشمي وزيري الدفاع والمالية لدراسة الأمور المتعلقة بتعديل معاهدة ١٩٢٦. إلا أن الحكومة البريطانية وقفت موقفاً معاكساً للموقف العراقي وأظهرت حرصها على استمرار الانتداب لمدة (٢٥) سنة.

بدأت المفاوضات في لندن في (٢٥ تشرين الأول ١٩٢٧) وارتكزت على أمرين أساسيين هما :

١ – دخول العراق في عصبة الأمم في عام ١٩٢٨ وهل باستطاعة بريطانيا أن تلح في ذلك.

٢ – تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية المتفرعتين من المعاهدة العراقية – البريطانية الأولى تعديلاً يتفق والأماني العراقية والعهود التي قطعتها بريطانيا للعراق.

تناقضت وجهة النظر البريطانية مع المطالب العراقية وأدعت بريطانيا بأن ترشيح العراق للعصبة في عام ١٩٢٨، سابق لأوانه وليس من مصلحة العراق في شيء وترى تأجيل القضية الى عام ١٩٣٢. أما بالنسبة لتعديل الاتفاقيتين وافقت بريطانيا على إعداد مسودة لمعاهدة جديدة تحل محل معاهدة عام ١٩٢٢ المعدلة

بمعاهدة ١٩٢٦ لكن هذه المسودة تختلف عن المعاهدة السابقة إلا ببعض التفاصيل. أبدت بريطانيا رغبة في عقد معاهدة على أسس جديدة وترك أمر التعديل للاتفاقيتين الى مفاوضات قادمة فعاد العسكري على أثر ذلك الى لندن في ١٢ كانون الأول ووقع المعاهدة بعد يومين من عودته.

ضمت معاهدة ١٩٢٧ مقدمة وست عشرة مادة وأوضحت المقدمة بأن نصوص معاهدتي التحالف لعام ١٩٢٢ و١٩٢٦ لم تعد ملائمة بالنظر لتبدل الأحوال والتقدم الذي أدركته المملكة العراقية وأهم ما تضمنته المعاهدة من مواد هي:

المادة الأولى : تعترف بريطانيا بالعراق دولة مستقلة ذات سيادة. أما المادة الثانية أن تسير الأحوال جيدة على شرط أن يحتفظ بمستوى التقدم الحاضر في العراق في نفس الفترة ستعضد بريطانيا ترشيح العراق لأجل دخوله عصبة الأمم عام ١٩٣٢. في حين تضمنت المادتان (١٢) و (١٣) التعهد بعقد اتفاقيتين منفردتين لتنظيم العلاقات المالية والعسكرية يحلان محل الاتفاقيتين السابقين.

ويلاحظ من دراسة بنود المعاهدة أن بريطانيا لم تستجب لأي من المطالب العراقية وأن مسودة المعاهدة الجديدة لا تختلف في شيء عن المعاهدتين السابقتين. وقد صادق مجلس الوزراء على المعاهدة وعلى أثر ذلك قدم وزيرا المالية والداخلية استقالتهما بعد نقدهما المفاوضات مع بريطانيا وأعقبهم رئيس الوزراء جعفر العسكري الذي قدم هو الآخر استقالته في ٨ كانون الثاني ١٩٢٨.

ثانياً/ عبد المحسن السعدون وجهوده لعقد معاهدة الاستقلال :

عهد الى السعدون بتأليف الوزارة الجديدة في ١٤ كانون الثاني ١٩٢٨، فاشترط السعدون حل المجلس النيابي وقد تضمن منهاج الوزارة السعدونية الثالثة الأمور التالية : عرض المعاهدة التي عقدتها الوزارة السابقة على المجلس النيابي القادم، السعي لإعداد الوسائل الضامنة للدفاع عن البلاد. وقد سارعت الوزارة الى حل المجلس وإجراء انتخابات نيابية جديدة وشكلت لجنة وزارية لإجراء مفاوضات مع المندوب البريطاني، إلا أن اللجنة لم تجد من الجانب البريطاني ما يحقق الأماني

العراقية. فوضعت حلولاً مقابلة بحيث يتولى العراق مسؤولية الدفاع عن أمنه الداخلي ويحدد عدد الضباط البريطانيين في جيشه الوطني ولا يسهم في نفقات دار الاعتماد البريطانية في العراق.

عرض السعدون نتائج المشاورات مع بريطانيا وموقف الحكومة العراقية منها على رجال السياسة واستشارهم فيما يجب أن يعمله، فأبدوا موقفه وأشاروا عليه بالاستقالة. فقدم استقالته في (٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩) معلناً فيها فشل المفاوضات مع بريطانيا.

بقيت البلاد بدون وزارة مدة تزيد على ثلاثة أشهر، وبعدها عهد الملك الى توفيق السويدي بتأليف الوزارة الجديدة في (٢٨ نيسان ١٩٢٩) وهي وزارة انتقالية مهدت لعودة السعدون الى الحكم من جديد، لأنها لم تستمر طويلاً بالحكم أذ سرعان ما قدمت استقالتها في (٢٥ آب ١٩٢٨) وقبل تشكيل الوزارة الجديدة فوضت بريطانيا وكيل معتمدها في العراق أن يبلغ الملك فيصل الأول في (١٩٢٩/٩/١٤) بما يأتي: أن بريطانيا مستعدة لتأييد ترشيح العراق لإدخاله عصبة الأمم عام ١٩٣٢، وأن بريطانيا سوف تبلغ مجلس العصبة في اجتماعه القادم أنها قررت عدم العمل بمعاهدة ١٩٢٧، كما أن بريطانيا عازمة على إدخال العراق العصبة عام ١٩٣٢.

شكل السعدون وزارته الرابعة في (١٩٢٩/٩/١٩) ووضعت الوزارة أسس عامة للدخول في مفاوضات مع بريطانيا هي : العمل على جعل مبدأ تطبيق المعاهدة الجديدة من تاريخ توقيعها، ورفع كل صبغة احتلالية من صلب المعاهدة الجديدة، والأخذ بنظر الاعتبار انتهاء مسؤولية بريطانيا في قضية الدفاع وتطبيق التجنيد العام. وقد أدرك السعدون عدم جدية بريطانيا في أحداث تغييرات أساسية في سياستها تجاه العراق. وقد أثرت مواقف بريطانيا والصحافة والمعارضة البرلمانية في نفس السعدون يضاف الى ذلك مشاكله العائلية مع زوجته التركية فضلاً عن استمرار الانتقاد في المجلس لعمل السعدون كل هذه العوامل دفعته الى الانتحار في الساعة التاسعة من مساء يوم (١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩) بإطلاق الرصاص من مسدسه

وترك وصية الى أبنه علي قال فيها : ((سئمت هذه الحياة التي لم أجد فيها لذة وذوقاً وشرفاً ...)).

ثالثاً/ معاهدة عام ١٩٣٠ ودخول العراق عصبة الأمم :

عهد الملك فيصل الأول الى نوري السعيد بتأليف الوزارة فألفها في (٢٣/ آذار ١٩٣٠) وكانت أهم المسائل التي ستأخذ الوزارة معالجتها هي المعاهدة الجديدة، واتخذت الوزارة خطوات عديدة لمعالجة الأزمة الاقتصادية لكنها كانت غير حاسمة وسارع نوري السعيد الى حل المجلس النيابي والتأثير على الانتخابات وألف حزب سياسي سمي بـ(حزب العهد) وأصبحت صدى العهد الجريدة الناطقة بلسانه.

بدأت المفاوضات بين الطرفين لعقد المعاهدة في ٣١ آذار ١٩٣٠، ولم يواجه الطرفان أية صعوبات تذكر، إذ وقعت المعاهدة في (٣٠ حزيران ١٩٣٠) وتضمنت المعاهدة وملاحقها شروط قاسية في الأمور الآتية :

١ – **السياسة الخارجية** : وافق الطرفان على إجراء مشاورة تامة ويتعهد كلاً منهما بأن لا يتخذ سياسة تتنافى مع التحالف.

٢ – **الدفاع** : تعهدت بريطانيا بأن تدافع عن العراق في حالة وقوع الحرب على أن يقدم العراق لبريطانيا في الأراضي العراقية جميع ما بوسعه من تسهيلات.

٣ – **القواعد وحق المرور** : يتعهد العراق أن يؤجر لبريطانيا مواقع للقواعد الجوية وحصلت بريطانيا على حق مرور جيوشها عبر الأراضي العراقية.

٤ – **الحصانات** : تتمتع القوات البريطانية في العراق بالإعفاء من الضرائب.

٥ – **تدريب الجيش العراقي** : لبريطانيا الحق التام في إرسال المدربين العسكريين الى العراق وتدريب الضباط العراقيين في معاهدها.

٦ – **التمثيل الدبلوماسي**: تقرر أن يستبدل المندوب السامي بمنصب سفير يتمتع بمركز الأقدمية الدائم بين الممثلين الدبلوماسيين الأجانب.

قوبلت المعاهدة بالمعارضة الشعبية الواسعة ووصفت بأنها استبدلت الانتداب الوقتي بالاحتلال الدائم. وقد دافع نوري السعيد على المعاهدة ولمقاومة المعاهدة وقع حزبا الإخاء الوطني والوطني وثيقة التآخي في ليلة ٢٣/٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٠ اعتبرت المعاهدة فاسدة وجائرة ويجب أن يحل المجلس النيابي. وبعد تصديق المعاهدة وتبادل وثائق إبرامها أبلغت بريطانيا عصبة الأمم عن رغبتها إدخال العراق الى العصبة دولة مستقلة في (١٩٣١/٥/٣١) وبعد مذكرات طويلة حول دخول العراق العصبة. قدم العراق تعهدات في ١٩٣٢/٥/٢ فأعلن مجلس العصبة قبول العراق نهائياً في (٣ تشرين الأول ١٩٣٢) وبذلك أصبح العراق دولة مستقلة لكن الاستقلال كان شكلياً. وبعدها قدم نوري السعيد استقالته في ١٩٣٢/١٠/٢٧ وفي ليلة ٨/٧/ أيلول ١٩٣٣، توفي الملك فيصل الأول في مدينة برن في سويسرا في ظروف غامضة ومهما قيل في الملك فيصل فإن وفاته في مثل تلك الظروف الحرجة التي مر بها العراق كان أمراً مؤسفاً جداً لما عرف عنه من قدرة وقابلية في السعي للحصول على الاستقلال رغم العيوب الكثيرة التي رافقت معاهدة ١٩٣٠.

المصادر الساندة :

١ – علاء جاسم محمد الحربي، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في العراق حتى عام ١٩٣٦، بغداد، ١٩٨٧.

٢– فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية – البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢ – ١٩٤٨، بغداد، ١٩٧٧.

المحاضرة السادسة

وفاة الملك فيصل الأول وتولي الملك غازي العرش

أولًا / الوضع السياسي في العراق خلال مرحلة الاستقلال :

بعد أن أنهى نوري السعيد المهمة التي كلف بها وهي عقد معاهدة عام ١٩٣٠ مع بريطانيا وبعد أن أصبح العراق عضواً في عصبة الأمم في ٣ تشرين الأول ١٩٣٢. رأى الملك فيصل ضرورة تغير الوزارة كي تفتح صفحة جديدة في بداية عهد الاستقلال ويباشر بتنفيذ الإصلاحات الداخلية التي تفتقر أليها البلاد وعليه طلب الملك من السعيد أن يستقيل وعندئذ تقرر أن تقوم وزارة انتقالية في البلاد تتولى مهمة حل المجلس النيابي والشروع بانتخابات جديدة وعهد الى ناجي شوكت وهو شخصية محايدة متعاطفة مع سياسة الملك بتشكيل تلك الوزارة في ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢. إلا أن الوزارة لم تجد بداً من الاستقالة في ١٨ آذار ١٩٣٣متعللاً رئيسها بمرضه.

تشكلت الوزارة الجديدة في ٢٠ آذار ١٩٣٣ برئاسة رشيد عالي الكيلاني، وكان من المشاكل التي جابهتها هذه الوزارة حدوث التمرد الذي قامت به الفئة التيارية في الثاني من آب ١٩٣٣ بتحريض من البريطانيين والفرنسيين في سورية فاضطرت الحكومة العراقية الى إرسال بعض القطعات العسكرية لإخماده وبالنظر لوقوع أعداد من القتلى في صفوف المتمردين استغلت الصحافة البريطانية ذلك الحادث واعتبرت إجراءات الحكومة العراقية قاسية تجاه الأقليات. أما العراق اعتبر هذا العمل من الأمور الداخلية. كما أن القضاء على هذا التمرد أدى الى إعجاب الشعب بجيشه وتقديره اياه.

ثانياً/ صراع القوى السياسية في عهد الملك غازي

توفي الملك فيصل في ٨ أيلول ١٩٣٣ بصورة مفاجئة فاجتمعت الوزارة وأقرت تتويج الأمير غازي ولي عهد العراق ملكاً على العراق. وبعد وفاة الملك فيصل خشيت بريطانيا من حدوث تبدل جوهري في سياسة العراق الخارجية، ولما اشتدت المعارضة في مجلس النواب شعرت الوزارة بلزوم حل المجلس وانتخابات جديدة وبما أن وضع البلاد لا يساعد على إجراء انتخابات جديدة لذلك أسرع رشيد عالي الكيلاني الى تقديم استقالته في ٢٨ تشرين الأول ١٩٣٣. ثم أخذت الوزارات تتألف على اختيار أعضائها دون التقيد بالانتسابات الحزبية فكانت وزارة جميل المدفعي (٩ تشرين الثاني ١٩٣٣ – ١٠ شباط ١٩٣٤) هي الأولى من هذا القبيل وفي عهدها قاطع أهل بغداد مدة شهر تقريباً شركة التنوير التي تجهز العاصمة بالكهرباء فاستقال المدفعي ولكنه كلف من جديد من قبل الملك بتشكيل الوزارة واستمرت الأخيرة قائمة في وجه الانتقادات الموجهة نحو ضعف الجهاز الإداري الى أن استقالت في ٢٥/ آب ١٩٣٤.

على أثر استقالة وزارة المدفعي الثانية كلف علي جودت الأيوبي بتشكيل الوزارة في ٢٧ آب ١٩٣٤ وحصل على موافقة الملك بحل مجلس النواب والشروع في انتخاب مجلس جديد وقد أصبحت قضية الانتخابات هي السبب الرئيس للمشاكل التي واجهتها وزارة الأيوبي. فضلاً عن تظاهرات العشائر في منطقة الفرات الأوسط والمطالبة بسقوط الوزارة ، وتحت تأثير هذا الضغط ولتطور الأمور تطوراً مخيفاً، اضطر علي جودت الى تقديم استقالة وزارته في ٢٣ شباط ١٩٣٥، وبعد استقالة الأيوبي طلب الملك غازي من جميل المدفعي تشكيل الوزارة فشكلها في الرابع من آذار ١٩٣٥، إلا أن هذه الوزارة لم تستمر طويلاً فسرعان ما قدمت استقالتها نتيجة استمرار الاضطرابات العشائرية وإزاء هذا الوضع قدم المدفعي استقالته في ١٥ آذار ١٩٣٥ أي بعد أحد عشر يوماً.

أدى سقوط وزارة المدفعي الى الاعتقاد بأن الجماعة الوحيدة التي تستطيع إعادة الاستقرار الى البلاد هي جماعة الآخائيين، لذلك دعا الملك ياسين الهاشمي زعيم حزب الإخاء لتشكيل لوزارة، وفي أعقاب تشكيل وزارته في ١٧ آذار ١٩٣٥ أصدر الهاشمي بياناً الى العشائر دعاهم فيه الى رمي السلاح والعودة الى مزاولة الأعمال الاعتيادية وتعهد بتطبيق القوانين على أساس الحق والعدل. إلا أن الاضطرابات العشائرية لم تتوقف إذ حدثت عدة تمردات في منطقة الفرات الأوسط وفي شمال البلاد ، الأمر لذي دفع الحكومة إلى استخدام القوة العسكرية لإخمادها ، فتقدمت القطعات العسكرية نحو تلك المناطق وانهت التمرد وأعلنت الأحكام العرفية في فيها. وبذلك نجحت وزارة ياسين الهاشمي من فرض سلطة لدولة على جميع أنحاء العراق ، إلا أنه اتضح فيما بعد أن تلك القوة العسكرية المتنامية النفوذ أصبحت هي العامل الرئيسي في إسقاط وزارة الهاشمي.

صمم القادة الآخائيين، الذين سبق وأن انتقدوا بشدة انتخابات علي جودت، على حل البرلمان، فأصدر الملك أمراً في ٩ نيسان ١٩٣٥ يقضي بحل البرلمان على أساس أن الوضع الراهن يحتاج الى تعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية كي تتمكن الأخيرة من القيام بإصلاحات مهمة. وفعلاً حل البرلمان وأجرت الانتخابات في آب ١٩٣٥ والتي ارتفع فيها عدد المقاعد النيابية من (٨٨) الى (١٠٨) ، وترجع هذه الزيادة الى ارتفاع عدد سكان العراق وفق الإحصاء السكاني لعام ١٩٣٤ ، وأعلنت الوزارة منهاجها الذي تتعهد به كالعادة في القيام بمختلف الاصلاحات.

وكانت أهم تلك الإصلاحات تتعلق بالجيش والقوة العسكرية ، فقد بذل ياسين الهاشمي جهوداً كبيرة أثمرت عن توسع القوة الجوية التي وصلت عدد طائراتها إلى (٧٢) طائرة ، ودعمت القوة البحرية بشراء أربع سفن صغيرة وواحدة كبيرة ، كما زادت مخصصات وزارة الدفاع لسد نفقات التسليح والتجنيد وتمت توسعت الجيش إلى أربع فرق نظامية ، ووضعت الأسس لإنشاء معمل لصناعة البنادق والحراب ، وعقدت صفقة للسلاح مع جيكوسلوفاكيا ، وصدرت الإرادة الملكية بتنفيذ قانون

التجنيد الالزامي في ١٢ حزيران ١٩٣٥ ، وفتحت مراكز التجنيد في مناطق العراق المختلفة .

أما بالنسبة للسياسة الخارجية فيمكن القول بأن الوزارة قد أكدت على الاتجاه القومي ودعت الى الوحدة العربية ووقفت إلى جانب عرب فلسطين في نضالهم ضد الانتداب البريطاني والهجرة الصهيونية ، فأمدت ثوار فلسطين بالمال والسلاح والعتاد ، كما ساند الهاشمي الحركة الوطنية السورية وقدم لها الدعم المادي والسياسي ، كما وقف الهاشمي موقفاً صلبا تجاه الأطماع الإيرانية في شط العرب ، واكد على سيادة العراق على مياهه وأرضه . وقد أثارت مواقفه تلك حفيظة بريطانيا وحنقها عليه ، في الوقت الذي حظيت فيه بدعم الجماهير الشعبية ولا سيما الحركة القومية ، وأصبح الهاشمي في نظر الكثير بطلًا قوميًا.

اعتبرت الحكومة أن المعارضة السياسية هي المسؤول الأول عن قيام الحركات العشائرية ولما نجحت في إخمادها أخذت تعمل على تعزيز مكانتها عن طريق القوة والدعاية فوضعت صحف المعارضة تحت رقابة شديدة. وكانت جماعة الأهالي التي تزعمها حكمت سليمان وجعفر أبو التمن أقوى معارضة واجهتها وزارة الهاشمي.

بعد أن واجهت حكومة الهاشمي الانتقادات الشديدة من معارضيها أخذت تتحدث عن أخطار التغيرات الوزارية. وألقى رئيس الوزراء في البصرة خطاباً في ٥ أيلول ١٩٣٦ أكد على ضرورة استقرار الحكومة. من جهة أخرى فإن الملك غازي الذي كان شاباً لا يتجاوز الرابعة والعشرين لم يكن مرتاحاً من تصرفات ياسين الهاشمي الذي غالباً ما تعارضت مع رغباته الشخصية ولاسيما بعد أن فرضت القيود على تصرفات غازي وأصدقائه في أعقاب هروب الأميرة عزة شقيقة الملك غازي مع عامل أحد الفنادق يوناني الجنسية وزواجها منه في حزيران عام ١٩٣٦. وقبل إسقاط حكومة الهاشمي بقليل، أبلغ الملك وزير الخارجية نوري السعيد عن رغبته في تغيير الوزارة إلا أن الهاشمي لم يكن يرى وجوب الاستقالة، ولم يكد يمضي أسبوع واحد

على ذلك حتى انقلبت الحكومة على يد الجيش فجأة، فكان هذا الانقلاب بمثابة الإعلان عن انتقال القوة السياسية من المدنيين الى الجهات العسكرية.

المصادر الساندة :

١ – لطفي جعفر فرج، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي ١٩٣٣ – ١٩٣٩، بغداد، ١٩٨٧.
٢ – فاضل حسين، تاريخ العراق المعاصر، بغداد، ١٩٨٠.

المحاضرة الثامنة

الانقلابات السياسية في العراق ومقتل الملك غازي

أولًا / انقلاب بكر صدقي ١٩٣٦ :

اتفقت حركتان مختلفتان فألفتا كتلة قوية تعارض وزارة ياسين الهاشمي، الحركة الأولى التي يرجع تاريخ نشوئها الى عام ١٩٣١ عرفت بأسهم جماعة الأهالي. أما الحركة الثانية فتألفت من مجموعة من ضباط الجيش أطلقت على نفسها أسم الضباط الوطنيين استهدفت من نشاطها السياسي سيطرة الجيش على الحكومة لغرض القيام بإصلاحات مدينة وعسكرية.

اشتدت المعارضة ضد وزارة ياسين الهاشمي وحدثت حركات عشائرية في انحاء مختلفة من العراق، لكن المعارضة ومن ضمنها جماعة الأهالي عجزت عن اسقاط تلك الوزارة في تلك الأثناء أخذ ولاء ضباط الجيش للحكومة بالفتور. وأثناء صراع المعارضة مع وزارة الهاشمي بدأ حكمت سليمان بتكوين ارتباط بين جماعة الأهالي والجيش عن طريق الفريق بكر صدقي ورغم انضمام بكر الى جماعة الأهالي إلا أنه لم يحضر اجتماعاتها السرية سوى مرة واحدة وذلك لتخوف حكمت سليمان من أن الاتصالات المستمرة بالجيش قد تثير شكوك الحكومة وفي أعقاب ارتباط بكر صدقي بجماعة الأهالي تقرر تنظيم حركة انقلابية تستهدف إقالة وزارة ياسين الهاشمي المتربعة على دست الحكم وحدث في تشرين الأول ١٩٣٦. أن كان رئيس أركان الجيش طه الهاشمي متمتعاً بإجازة خارج العراق وكان بكر صدقي وكيلاً عنه في رئاسة الأركان فاستغل بكر تلك الفرصة للقيام بالحركة الانقلابية ففي ليلة ٢٩/٢٨ تشرين الأول عام ١٩٣٦ نفذ بكر صدقي الانقلاب بمساعدة الفريق عبد اللطيف نوري قائد الفرقة الأولى ومحمد علي جواد آمر القوة الجوية حيث زحفت قوات الفرقتين الثانية والأولى والتي أطلق عليها أسم القوة الوطنية الاصلاحية من مراكزها في محافظة ديالى ووصلت الى مقربة من بغداد في الصباح الباكر من يوم ٢٩

تشرين الأول وفي نفس ذلك الصباح ظهرت بعض طائرات القوة الجوية العراقية وألقت مناشيرها على الأهلين تدعوهم الى السكينة وتخبرهم بواقع الحال.

أدرك ياسين الهاشمي ووزارته حراجة الموقف فقدم استقالته لاجتناب تعريض البلاد الى خطر القلائل الداخلية، وقد أصدرت الحكومة بياناً في ٥ تشرين الثاني ١٩٣٦ شرحت فيه أسباب قيام الانقلاب والسياسة التي ستتبعها جاء فيه أن الظروف الاستثنائية التي اضطرت المخلصين من اخواننا الى أن يتكاتفوا هي وليدة سياسة الحكومة وأن الأخيرة سوف تعمل على تطبيق العدل على الجميع، وتحسين الصلات الودية مع الدول ووضع خطة إصلاحية شاملة للمعارف وتناول أيضاً مسألة توزيع الأراضي.

ثانياً/ تأثير الانقلاب على الوضع السياسي في العراق :

استندت وزارة حكمت سليمان على قاعدة التعاون بين جماعة بكر صدقي العسكرية وبين جماعة الأهالي الاصلاحية ولكن سرعان ما اتضح أن ثمة خلافاً شديداً يكمن بين هاتين الجماعتين. فجماعة الأهالي كانت تريد تحقيق أهدافها الإصلاحية التي آمنت بها من قبل، لذلك قدمت طلباً لتأسيس جمعية سياسية باسم جمعية الاصلاح الشعبي فأجيزت ونشر منهاجها في ١٥ تشرين الثاني ١٩٣٦. لكن الجمعية لم تباشر أي عمل وأهمل أمرها بعد نحو شهر من تأسيسها بسبب اتهامها بالتطرف ومعارضة بكر صدقي لها. أما بالنسبة لحكمت سليمان وبكر صدقي فكانا يميلان الى اقتفاء آثار الجمهورية التركية في نهضتها الحديثة على قدر ما تساعد ظروف العراق وأحواله. والى جانب ذلك فإن تدخل بكر صدقي وبعض انصاره من العسكريين في الأمور الإدارية والسياسية اصبح يثير استياء جعفر أبو التمن وكامل الجادرجي، وعندما وقعت اضطرابات عشائرية في الديوانية وقمعها الجيش بقسوة شديدة قدم جعفر أبو التمن وكامل الجادرجي ويوسف إبراهيم وصالح جبر استقالاتهم من الوزارة في ١٩ حزيران ١٩٣٦ وبعد قبول الاستقالات عين محمد علي محمود وزيراً للمالية عباس مهدي وزيراً للاقتصاد والمواصلات وعلي محمود الشيخ علي وزيراً

للعدل وجعفر حمدي وزيراً للاقتصاد والمواصلات وعلي محمود الشيخ علي وزيراً للعدل وجعفر حمدي وزيراً للمعارف ثم استقال حكمت سليمان من وزارة الداخلية وعين مصطفى العمري وزيراً لها. بعد هذا وقفت وزارة حكمت سليمان بعد التغيرات التي جريت عليها موقفاً شديداً ضد الاتجاهات الديمقراطية والاشتراكية والشيوعية وصارت تتكل ببعض الذين كانوا الى الأسس القريب من أكثر مؤيديها حماسة.

ولما أخذ بكر صدقي يتدخل في شؤون البلاد الصغيرة والكبيرة بدأت الإشاعات تتردد حول مظاهر الدكتاتورية العسكرية التي يحاول إقامتها في البلاد وخوفاً من معارضي الحكم، بدأ بكر صدقي وأنصاره يعدون قائمة بأسماء المعارضين العسكريين والمدنيين للتخلص منهم عن طريق الاغتيالات لكن تلك الخطة لم تبق سراً فسرعان ما تناقلتها الألسن وأوجدت بذلك جواً من الاضطراب والقلق في البلاد مما أدى بالتالي الى إسراع خصوم بكر في الجيش بوضع الخطط للتخلص منه.

ثالثاً/ مقتل بكر صدقي وانتهاء عهد الانقلاب

أن افتقار بكر صدقي للخبرة السياسية والاستهتار الذي كان يتصف به المقربون أليه أفقد بكر شعبيته بسرعة الى جانب ذلك فإن أصل بكر صدقي غير العربي وتلكؤ أنصاره في العمل من أجل القضية العربية جعل العناصر القومية تتهمه بالإقليمية وبعدم التحمس لتحقيق الأماني العربية. كذلك فإن نفي بعض السياسيين كياسين الهاشمي ورشيد عالي ونوري السعيد واغتيال جعفر العسكري كان أيضاً من العوامل التي خلقت النقمة ضد بكر صدقي زعيم الانقلاب وعليه بدأ عدد من ضباط الجيش القوميين الى جانب الضباط الموالين لنوري السعيد وجعفر العسكري يرسمون الخطط للتخلص من بكر صدقي وقد نجحت أحدى تلك الخطط وذلك في ١١/ آب ١٩٣٧ حيث قضي على الفريق بكر صدقي وأمر القوة الجوية في مطار الموصل عندما كانا يتهيأن للسفر الى تركيا لحضور المناورات العسكرية هناك.

كان اغتيال بكر صدقي بداية انقلاب عسكري جديد أذ تم الاتفاق بين الضباط المتهمين بعملية الاغتيال وبين آمر منطقة الموصل أمير اللواء محمد أمين العمري على الخروج على الحكومة القائمة وإنذار الوزارة بالاستقالة. وقد أيدت حامية الوشاش في بغداد وبعض الوحدات الأخرى في أنحاء العراق موقف آمريه منطقة الموصل فما كان من حكمت سليمان ألا تقديم استقالة وزارته في ١٧ آب ١٩٣٧. وفي اليوم نفسه عهد الملك بتأليف الوزارة الى جميل المدفعي الذي كان يخطئ بتأييد عدد لا يستهان به من قادة الجيش.

طبق جميل المدفعي سياسة استدال الستار أي ترك الماضي بحسناته وسيئاته ومحاولة فتح صفحة جديدة غير أن هذه السياسة لم ترق لأعداد كبيرة من العسكريين والمدنيين من مناهضي انقلاب بكر صدقي إذ أصروا على وجوب الانتقام من الخصوم وتغير وزارة المدفعي بحيادية . ثم أخذ ضباط الجيش الذين شاركوا في القضاء على حكم بكر صدقي يجمعون قواهم من جديد تحت زعامة العقداء الأربعة وعندما عرفت وزارة المدفعي بفعاليات هؤلاء الضباط قررت أن تعالج الأمر بسرعة وتبعد المشتبه بهم من الضباط الى أماكن نائية غير ان العقداء الأربعة نجحوا في تهيئة قواتهم العسكرية في معسكر الرشيد لمعاكسة أي عمل مناهض لهم كما وجهوا في نفس الوقت انذاراً يطلبون فيه استقالة وزارة المدفعي وتشكيل وزارة جديدة برئاسة طه الهاشمي أو نوري السعيد أذعن جميل المدفعي لذلك الإنذار واستقالت وزارته في اليوم التالي الموافق ٢٥ كانون الأول ١٩٣٨ فأسند الملك رئاسة الوزراء الجديدة الى نوري السعيد وبذلك تم الانقلاب العسكري الثالث.

شملت الأعمال الأولى لوزارة السعيد الثالثة الإفراج عن الصحف المعطلة وإلغاء الرقابة على الأشخاص والرسائل وأطلاق سراح الموقوفين السياسيين، كما أحالت الوزارة مجموعة من الضباط المؤيدين لجميل المدفعي على التقاعد. وفي عهد هذه الوزارة فوجئ الرأي العام في يوم ٦ آذار ١٩٣٩ بإعلان بيان يتضمن اكتشاف مؤامرة اتهم في تدبيرها حكمت سليمان ومجموعة من السياسيين والضباط ومن

المرجح أن المؤامرة كانت زائفة اختلقها نوري السعيد وأنصاره لتحقيق أغراض سياسية وشخصية.

رابعاً/ مقتل الملك غازي بسبب توجهاته الوطنية وموقفه المناوئ لبريطانيا:

بعد أقل من شهر من اعلان بيان اكتشاف المؤامرة التي سبق ذكرها ، وقع حادث وفاة الملك غازي من جراء اصطدام سيارته التي كان يقودها بنفسه في مساء الثالث من نيسان عام ١٩٣٩. ولما كان هذا الملك قد حظي بمنزلة شعبية بسبب وطنيته وسياسته العربية التي كانت تقلق الجهات البريطانية لذلك رافق الإعلان عن وفاته وقوع اضطرابات عنيفة في بغداد وغيرها من مدن العراق. كما انتشرت شائعات تدين البريطانيين ونوري السعيد وعبد الإله بقتل الملك غازي. وعلى كل التأم مجلس الوزراء في ٤ نيسان ١٩٣٩ وقرر إعلان الأمير فيصل بن غازي ملكاً على العراق باسم الملك فيصل الثاني. ونظراً لعدم بلوغ فيصل سن الرشد القانونية تقرر تسمية خالة الأمير عبد الإله وصياً على عرش العراق.

المصادر الساندة :

١ – لطفي جعفر فرج، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي ١٩٣٣ – ١٩٣٩، بغداد، ١٩٨٧.
٢ – فاضل حسين، تاريخ العراق المعاصر، بغداد، ١٩٨٠.

المحاضرة التاسعة

العراق خلال الحرب العالمية الثانية

١٩٣٩ – ١٩٤٥

أولاً/ عبد الإله وصياً على العرش

تميز الوضع السياسي في العراق قبيل الحرب العالمية الثانية بالقلق الشديد وخاصة بعد وفاة الملك غازي في حادثة السيارة التي اتهم فيها الرأي العام في العراق بريطانيا بتدبير اغتيال الملك غازي الذي أثارت مواقفه بشأن الكويت وفلسطين غضب البريطانيين.

وأصبح عبد الإله بن علي وصياً على الملك الطفل فيصل الثاني ٤ نيسان ١٩٣٩ ، فقوبل هذا التعيين بالارتياح في لندن وكان نوري السعيد رئيس الوزراء في ذلك الوقت فأعاد تشكيل وزارته في ٦ نيسان ١٩٣٩ وقد وعدت الوزارة السعيدية في منهاجها بإجراء تعديلات في الدستور وتعزيز الجيش واتباع سياسة خارجية تتفق مع أماني الشعب العراقي وتطلعاته.

بادر نوري السعيد الى إعلان تضامنه مع بريطانيا والتزامه بتعهداته تجاهها، كما أرسل الوصي على العرش برقية الى ملك بريطانيا عبر فيها عن صداقة العراق لحليفته بريطانيا العظمى، والواقع أن نوري السعيد كان كثير الخصوم الذين يختلفون معه حول سياسته الداخلية والخارجية ، لذا اغتيل في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٠ وزير ماليته رستم حيدر واتهم نوري السعيد خصومه السياسيين بتدبير حادث اغتيال رستم حيدر وألقي القبض على الجاني ووسع السعيد نطاق التحقيق في حادث الاغتيال فزج بوزيرين سابقين ، وقد أدى ذلك الى نزاع في صفوف الوزارة ، كما قام السعيد بقطع العلاقات مع ألمانيا وأراد إعلان الحرب عليها وإرسال قطعات من الجيش العراقي الى ساحات القتال ليحارب الألمان ، فتعرضت سياسته تلك إلى انتقادات واسعة أجبرته على تقديم الاستقالة في ١٨ شباط ١٩٤٠ ، وكان الاتجاه السائد أن

يؤلف رشيد عالي الكيلاني الوزارة الجديدة وأن يتولى نوري السعيد وزارة الخارجية فيها وطه الهاشمي وزارة الدفاع ، وفي هذا الوقت حدث انشقاق في صفوف الجيش ، فرفض رشيد عالي تأليف الوزارة الجديدة ، وكلف السعيد بإعادة تأليف الوزارة وفعلاً شكلها الأخير في ٢١ شباط ١٩٤٠ ، واستمر في سياسة الموالاة لبريطانيا مما اجبره على تقديم استقالته في ٣١ آذار عام ١٩٤٠.

اتجهت الأنظار الى رشيد عالي الكيلاني لتأليف الوزارة الجديدة بعد استقالة وزارة نوري السعيد ، ولكن الكيلاني كان متردداً في قبوله تأليف تلك الوزارة ، ولكن بعد الحاح الكثير عليه وافق الكيلاني بالتكليف بعد أن تعهد له الزعماء السياسيون بالدعم والمساندة . وعلى هذا الأساس شكل رشيد عالي الكيلاني الوزارة وتولى نوري السعيد وزارة الخارجية.

لم يختلف منهاج وزارة الكيلاني عن منهاج وزارة السعيد السابقة وكان الانسجام يسودها خلال الأيام الأولى ، إلا أن ذلك الانسجام لم يستمر طويلاً بين رئيس الوزراء ووزير خارجيته ، إذ سرعان ما دب الاختلاف بينهما ، وقد شهدت تللك الفترة ازدياد قوة التيار القومي واشتداد ساعده ، إذ مثل الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين ورشيد عالي الكيلاني والملتفين حولهما التيار القومي ، وميزوا أنفسهم بحماستهم الكبيرة للقومية العربية وبعدائهم الشديد لبريطانيا وفرنسا ، ووقف معارضاً لهذا التيار القومي ولأنصاره تيار محافظ آخر يرى ضرورة التحالف مع بريطانيا وضرورة الحفاظ على صداقتها ، ومثل هذا التيار نوري السعيد وعلي جودت الأيوبي وجميل المدفعي وصالح جبر، وتبلور الخلاف بين هاتين المجموعتين حول مسألة معينة ؛ وهي الموقف من الحرب ، وحاول البريطانيون تحسين علاقاتهم مع القادة العرب وجاءت الى بغداد لهذا الغرض بعثة بريطانية وصيغت خلال الاجتماعات بعض المشاريع لأنهاء المشكلة الفلسطينية في صالح العرب ، إلا أن القادة العرب أصيبوا بخيبة أمل جديدة مما عزز من إيمانهم بسوء نوايا بريطانيا وعدم جدوى التعاون معها .

كان رفض البريطانيين الاستجابة الى الحد الأدنى من المطالب العربية قد أقنع أكثر القادة القوميين اعتدالاً بعدم جدوى الحوار مع البريطانيين ، وأن ليس للعرب خيار سوى التقرب الى أعداء بريطانيا والتفاهم معهم حول مستقبلهم ، وكان الوضع الدولي يشجع هذا الاتجاه ، فقد سقطت فرنسا في حزيران عام ١٩٤٠ ، فساد شعور عام في الأوساط السياسية والعسكرية العالمية مفاده أن ألمانيا ستكسب الحرب وأن استسلام بريطانيا أمر لا مفر منه ، فاستشعرت الخطر من تلك التطورات وقدمت في ٢١ حزيران ١٩٤٠ مذكرة الى الحكومة العراقية تطلب فيها السماح بإنزال قواتها في البصرة ، لتأخذ طريقها الى فلسطين استناداً على معاهدة ١٩٣٠، وأن تستخدم الأراضي العراقية للعبور فقط ، وفي الوقت نفسه كانت إيطاليا قد دخلت الحرب العالمية الثانية الى جانب ألمانيا ، فحاولت بريطانيا الضغط على الحكومة العراقية لحملها على قطع علاقاتها معها .

قررت الحكومة العراقية إرسال وفد الى تركيا لاستشارة الحكومة التركية بصفتها دولة صديقة ومجاورة للعراق ولكونها عضواً في ميثاق سعد آباد في الموقف الأفضل الذي يمكن أن يتخذه العراق بالنسبة للحرب وأطراف الصراع ، وكان الوفد مؤلفاً من نوري السعيد وزير الخارجية وناجي شوكت وزير العدل ، والى جانب مهمة الوفد أعطيت تعليمات سرية الى ناجي شوكت دون علم نوري السعيد بالاتصال سفير ألمانيا في انقرة للتعرف على موقف الألمان الحقيقي من القضايا المصرية للأمة العربية والبحث معه في إمكانية التعاون العربي الألماني ، وقد شهدت العشرة الأشهر التي تلت اجتماع شوكت بالسفير الألماني ترديا في العلاقات العراقية – البريطانية ، كما شهدت مفاوضات مكثفة بين القادة العرب وألمانيا وإيطاليا والاتحاد السوفيتي من جهة ثانية ، وكان هدف تلك المفاوضات حصول القادة العرب على ضمانات من تلك الدول باحترام استقلال بلدان الوطن العربي والتعهد بتوفير السلاح والمساعدة في حالة نشوب صراع مسلح بين العراق والقوات البريطانية ، وقد واجهت حكومة الكيلاني صعوبات متزايدة في الأشهر الأخيرة من عام ١٩٤٠، كما تفاقمت الخلافات بين أعضاء الوزارة خاصة بين ناجي شوكت ونوري السعيد ، كما أن

الحكومة البريطانية كانت قد مارست كل أنواع الضغوط من ذلك أنها قطعت أمدادات الأسلحة عن الجيش العراقي ، وروجت إشاعات مفادها أن العراق في طريقه الى إعادة العلاقات مع ألمانيا، وأبدت بريطانيا معارضتها الشديدة لهذه الخطوة بل أنها هددت بأنها سوف تعيد النظر بعلاقاتها مع العراق إذا أقدم على إعادة علاقاته مع ألمانيا ، وهي بهذا تطالب باستقالة رشيد عالي الكيلاني من رئاسة الوزارة.

وفي اجتماع البرلمان في ٣٠ كانون الثاني ١٩٤١ أسمع بعض النواب رئيس الوزراء انتقاداً وكلاماً مهيناً فطلب من الوصي حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة فطلب الوصي منه إمهاله حتى المساء للنظر في الأمر وعند مغادرة الكيلاني دبر الوصي أمر فراره الى الديوانية مما اضطر الكيلاني إلى تقديم استقالته ، وبعد ذلك كلف الوصي طه الهاشمي بتأليف الوزارة في الأول من شباط ١٩٤١ ، ولكن هذه الوزارة لم تستمر طويلًا فقد اضطر الهاشمي إلى تقديم استقالته سريعًا بسبب ضغط الجيش والكتلة القومية التي شكلت في الثالث من نيسان ١٩٤١ حكومة عسكرية مؤقتة برئاسة رشيد عالي الكيلاني أطلق عليها اسم حكومة الدفاع الوطني، والتي قوبلت بفرح وحماسة كبيرين من قبل الشارع ، وعقد البرلمان اجتماعاً في ١٠ نيسان ١٩٤١ حضره (٩٤) نائباً من (١٠٨) عبر فيه الكيلاني عن رغبته في إعادة الأحوال الطبيعية في البلاد ، وأوضح أن ذلك لا يتم إلا بعد اختيار وصي جديد على العرش ، وفعلاً تم اختيار الشريف شرف من الأسرة الهاشمية وصياً على عرش العراق وقبل الوصي الجديد استقالة الهاشمي وكلف رشيد عالي بتأليف وزارة جديدة .

ثانيًا/ الحرب العراقية – البريطانية (٢ – ٣١ مايس ١٩٤١) والاحتلال البريطاني الثاني للعراق

لم تدع الحكومة العراقية الجديدة مناسبة إلا وأعلنت فيها عن تمسك العراق بالتزاماته وحرصه الشديد على تنفيذ كل ما ورد في المعاهدة العراقية – البريطانية لعام ١٩٣٠، ولكن البريطانيين ناصبوا حكومة رشيد عالي الكيلاني العداء ورفضوا

الاعتراف بها بل وأصدرت بريطانيا أوامرها الى جزء من قواتها في الهند والتي كانت متوجهة أصلاً الى الشرق الأقصى بالتوجه الى البصرة ، كما لم تبدي أي تحرك عن عزمها في مغادرة الأراضي العراقية بل على العكس من ذلك شرعت في حفر الخنادق وأعلنت عن مناقصات لتجهيز الأرزاق لها لمدة سنة كاملة الأمر الذي استفز الحكومة العراقية وأثار سخطها .

لم تكتف الحكومة البريطانية بذلك بل تقدمت السفارة البريطانية في بغداد طلب الى الحكومة العراقية بعد أيام قليلة من إنزال قواتها السابقة لكي تسمح لها بإنزال قوات بريطانية جديدة في البصرة ، ولم تستطع الحكومة العراقية الوقوف مكتوفة الأيدي أمام هذه الاستفزازات لذلك اتخذت عدة قرارات مهمة منها عدم السماح بمجيء قوات بريطانية جديدة الى العراق قبل مغادرة القوات السابقة الموجودة فيه وإبلاغ الحكومة البريطانية بأن بقاء قواتها في البصرة يخالف نصوص المعاهدة العراقية – البريطانية ويمس حقوق العراق المشروعة ، إلا أن الحكومة البريطانية تجاهلت معارضة العراق واحتجاجاته ونزلت القوات البريطانية الجديدة في البصرة في ٣٠ نيسان ١٩٤١ ، وفي الوقت نفسه اتخذت وزارة الدفاع العراقية كافة الترتيبات والاحتياطات العسكرية اللازمة تحسباً لوقوع صراع مسلح مع البريطانيين ، فأرسلت بعض قطعات الجيش العراقي الى الحبانية ، وأخذت الطائرات البريطانية تقوم بالطيران والاستكشاف بطريقة استفزازية ، فطلب قائد القوات العراقية من آمر المعسكر البريطاني الكف عن ذلك ، ورد القائد البريطاني بأن حركات طائراته ما هي إلا تدريبات اعتيادية وطلب في الوقت نفسه من القوات العراقية الانسحاب من مواقعها والابتعاد عن المعسكر البريطاني ، وبينما كانت المراسلات لا تزال جارية بين قائدي المعسكرين العراقي والبريطاني فوجئ الجيش العراقي في الساعة الخامسة من صباح يوم الخميس ٢ مايس ١٩٤١ بهجوم جوي مباغت ، وهكذا بدأ الصراع المسلح ففي اليوم التالي وسع البريطانيون نطاق هجماتهم وقصفت طائراتهم معسكر الرشيد والمواقع المدنية حول الحبانية ، وأصدر رئيس الوزراء بياناً الى الشعب أعلن

فيه نبأ الهجوم البريطاني وهب الشعب العراقي والعربي في التعبير عن تأييده للحكومة العراقية .

ركزت القوات البريطانية جهودها العسكرية لاحتلال بغداد نفسها ، وتقدموا تجاهها من ثلاث محاور ؛ الأول من الفلوجة – بغداد ، الآخر طريق أبي غريب ، وتقدم الثالث عن طريق الحبانية – سامراء – التاجي لمهاجمة بغداد من الشمال ، وقد قاوم الجيش العراقي ببسالة متناهية ولكن تفوق السلاح البريطاني وعدم توفر الغطاء الجوي للقوات العراقية ساعد البريطانيين في زحفهم نحو بغداد .

أصبحت القوات البريطانية على مقربة من العاصمة بغداد في ٢٩ مايس ١٩٤١، وفي اليوم التالي اتضح أن رشيد عالي الكيلاني والمفتي أمين الحسني والعقداء الأربعة وكثير من أعضاء الحكومة قد عبروا الحدود الى إيران ، وبقي يونس السبعاوي وزير الاقتصاد في العاصمة وقد أعلن نفسه حاكماً عسكرياً فيها ، وتم تشكيل لجنة الأمن الداخلي برئاسة أرشد العمري أمين العاصمة للإشراف على شؤونها ، كما أخذت على عاتقها مفاوضة السفير البريطاني من أجل عقد هدنة بين الطرفين المتحاربين ، وانتهت المفاوضات بعقد هدنة في ٣١ مايس ١٩٤١ تضمنت شروطها إيقاف الأعمال العسكرية في الحال وإخلاء الجيش العراقي لمدينة الرمادي وإعطاء جميع التسهيلات الى القوات البريطانية في العراق وتسليم جميع الأسرى العراقيين الى السلطات العراقية .

أما بخصوص مصير قادة حركة مايس ، فقد هربوا الى إيران قبيل دخول الجيوش البريطانية بغداد ، وبعد أن تعرضت إيران لغزو الحلفاء تمكن الكيلاني من الهرب من إيران والوصول الى ألمانيا وصلاح الدين الصباغ الى تركيا وألقت السلطات البريطانية على البقية وأرسلتهم الى روديسيا ليحتجزوا هناك ، وأصدرت محكمة عسكرية شكلت في بغداد حكماً غيابياً بالإعدام على الكيلاني ويونس السبعاوي وأمين زكي والعقداء الأربعة ، وعندما أرجعت السلطات البريطانية المحتجزين من روديسيا الى العراق أعيدت محاكمتهم وصدر حكم الإعدام في ٤ مايس ١٩٤٢ على فهمي سعيد ومحمود سليمان والسبعاوي ونفذ فيهم الحكم شنقاً

كما نفذ بكامل شبيب في ١٦ آب ١٩٤٤، أما صلاح الدين الصباغ فقد سجن ثلاث سنوات في تركيا ثم سلم الى السلطات العراقية فنفذت فيه حكم الإعدام شنقاً عند باب وزارة الدفاع في ١٦ تشرين الأول ١٩٤٥.

وقد أظهرت الحكومة العراقية وفي مقدمتهم الوصي عبد الإله من القسوة والرغبة في الانتقام لتلك النهاية المفجعة لقادة حركة مايس وأثارت في الوقت نفسه حفيظة واستياء الشعب العراقي .

المصادر الساندة :

١ – فاضل حسين، تاريخ العراق المعاصر، بغداد، ١٩٨٠.
٢ – فاضل البراك، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة ١٩٤١، بغداد، ١٩٧٩.
٣– صلاح الدين الصباغ، فرسان العروبة في العراق، بيروت، ١٩٥٦.

المحاضرة العاشرة

الأحزاب السياسية بعد الحرب العالمية الثانية

عندما وضعت الحرب أوزارها في ٢٧ كانون الأول ١٩٤٥، كان حمدي الباججي على رأس الحكومة ودعا الوصي الأعيان والنواب الى الاجتماع في بهو أمانة العاصمة وألقى خطاباً أكد فيه أن الحكومة العراقية ملكية ديمقراطية حرة وقدم الباججي على أثر خطاب الوصي استقالته من رئاسة الوزارة وكلف توفيق السويدي بتشكيل وزارة جديدة وجاء في منهاج الوزارة عزمها على نقل البلاد من الوضع الشاذ الذي فرضته الحرب الى الوضع الطبيعي الذي تتطلبه ظروف السلم وتقدم عدد من القادة والسياسيين بطلبات لتأسيس أحزاب سياسية، فأجازت وزارة الداخلية في (٢ نيسان ١٩٤٦) خمسة أحزاب هي :

١ – حزب الاستقلال : وهو حزب قومي يؤكد على القومية العربية ويدعو بقوة الى الوحدة كما يدعو الى نوع من الإصلاح الاجتماعي المعتدل وأغلب منتميه أعضاء سابقون في نادي المثنى بن حارثة الشيباني وتولى محمد مهدي كبه رئاسة الحزب وضم في عضويته كلاً من صديق شنشل وفائق السامرائي وكانت صحيفة الاستقلال الجريدة الناطقة بلسان الحزب.

٢ – **حزب الأحرار** : أغلب أعضائه من السياسيين القدامى المعتدلين وبعض الإقطاعيين دعا الى شيء من الإصلاح الاجتماعي تولى توفيق السويدي رئاسته ثم سعد صالح وكانت (صوت الأحرار) الجريدة الناطقة بلسان الحزب.

٣ – **الحزب الوطني الديمقراطي** : يميل هذا الحزب الى اليسار ولكن تاكيده على الديمقراطية والحريات السياسية أكثر من تأكيده على الاشتراكية وأغلب أعضائه من جماعة الأهالي، رئيسه كامل الجادرجي ومن أعضائه البارزين حسين جميل ومحمد حديد، وكانت (صوت الأهالي) هي الجريدة الناطقة بلسان الحزب.

٤ – **حزب الاتحاد الوطني** : يعد عبد الفتاح إبراهيم رئيسه وهو شخصية متميزة سابقة في جماعة الأهالي يؤكد الحزب على الاشتراكية أكثر من تأكيده على الحريات الفردية وجريدة (السياسة) هي الجريدة الناطقة بلسان الحزب.

٥ – **حزب الشعب** : رئيسه عزيز شريف وهو أيضاً من جماعة الأهالي سابقاً يؤكد على الاشتراكية ويؤيد بحماسة سياسة الاتحاد السوفيتي. وتعد جريدة (الوطن) الجريدة الناطقة بلسان الحزب.

وفي أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينات حاولت الفئة الحاكمة تأسيس بعض الأحزاب المصطنعة فقام نوري السعيد بتأسيس حزب الاتحاد الدستوري، وأسس صالح جبر حزب الأمة الاشتراكي وأقدم نوري السعيد في عام ١٩٥٤ على إلغاء جميع الأحزاب السياسية العلنية وكانت هذه نهاية لهذه الأحزاب في العراق قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

المصادر الساندة :

١ – عبد الرزاق الحسني، الأحزاب السياسية العراقية، ط١، بيروت، ١٩٨٠.
٢ – فاضل حسين، تاريخ العراق المعاصر، بغداد، ١٩٨٠.

المحاضرة الحادية عشر

معاهدة بورتسموث ووثبة كانون الثاني ١٩٤٨

أولاً / مشروع معاهدة بورتسموث عام ١٩٤٨ :

زار الوصي عبد الإله في ربيع ١٩٤٥، الولايات المتحدة بصحبه نوري السعيد ثم عاد الى بريطانيا ومنها الى تركيا في أيلول ١٩٤٥ وبعد عودة الوصي الى العراق تخلف نوري السعيد في تركيا وباحث حكومتها في اقتراحها تكوين كتلة الشرق الأوسط بالتعاون والتنسيق مع بريطانيا والولايات المتحدة للوقوف بوجه الاتحاد السوفيتي.

وقع نوري السعيد في ٢٩ آذار ١٩٤٦ مع تركيا معاهدة صداقة وحسن جوار مع ستة ملحقات وعلى اتفاقيتين آخرتين وأدعى السعيد أن هذه المعاهدة لا تناقض تعهدات العراق في ميثاق سعد آباد وميثاق الأمم المتحدة. وفي نيسان ١٣٧، سافر الوصي عبد الإله ونوري السعيد رئيس مجلس الأعيان الى الأردن بعد أن أصبح الأخير مملكة لعقد معاهدة عراقية – أردنية وبعد أن تم ذلك عرض مشروع المعاهدة على وزارة صالح جبر وتم إقرارها.

رأى الشعب العراقي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتأسيس هيئة الأمم المتحدة أن المعاهدة العراقية – البريطانية لعام ١٩٣٠ قد استنفذت أغراضها وأصبحت غير ذات موضوع وأن العلاقات بين العراق وبريطانيا يجب أن تكون وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة باعتبار الدولتين عضوين متساويين في الحقوق والواجبات، وقد وافقت الطبقة الحاكمة في العراق الخاضعة للاستعمار البريطاني على الخطة البريطانية الامريكية في موضوع الدفاع المشترك في منطقة الشرق الأوسط والمساهمة في الحرب الباردة بين الكتلتين السوفيتية والغربية.

دارت مفاوضات بين الجانبين العراقي والبريطاني في بغداد ولندن خلال المدة الممتدة ما بين (٨/ آذار ١٩٤٧ – ٤ كانون الثاني ١٩٤٨) وانتهت بتوقيع معاهدة جديدة في ميناء بورتسموث البريطاني في ١٥/ كانون الثاني ١٩٤٨، وسميت شعبياً معاهدة بورتسموث.

ثانياً/ الوثبة :

عارضت الأحزاب العراقية المعارضة أية معاهدة وأصدرت بياناتها ضد المعاهدة في الأيام التالية وأعلن طلاب المعاهد العالية الإضراب عن الدراسة والقيام بمظاهرات وكان رئيس الوزراء في لندن ولذلك أذاع نائب رئيس الوزراء في بغداد بياناً يمنع المظاهرات والاضرابات وعزم الحكومة على قمعها بشدة وقد اعتبرت الأحزاب والطلاب ذلك البيان استفزازياً، فتجددت المظاهرات والإضرابات وشارك فيها العمال أيضاً. استعملت الشرطة القوة وأطلقت الرصاص على المتظاهرين.

دعا الوصي عبد الإله في ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٨، رؤساء الوزارات السابقين ونائب رئيس مجلس الأعيان ونائب رئيس مجلس النواب وممثلي الأحزاب السياسية وقد اجتمعوا في البلاط الملكي بحضور هيئة الوزارة وقد أجمعت آراؤهم على أن المعاهدة الجديدة لا تحقق أماني البلاد وليست أداة صالحة لتوطيد دعائم الصداقة بين العراق وبريطانيا. أما صالح جبر رئيس الوزراء فقد صرح في لندن بأن المعاهدة تحقق الأماني القومية وأنه سيعود الى العراق فوراً مهدداً بسحق رؤوس العناصر الفوضوية.

عاد الوفد العراقي المفاوض الى بغداد في ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٨ وقدم نائب رئيس الوزراء وزير العدلية جمال بابان استقالته وأذاع صالح جبر رئيس الوزراء بياناً قال فيه أنه سيكون للأمة الحكم الفاصل في البت في أمر المعاهدة سلباً أو إيجاباً.

وقد اعتبر الشعب هذا البيان تحدياً وتهديداً باستعمال القوة ولذلك زاد الهياج في ليلة ٢٦ كانون الثاني واليوم التالي وتجددت المظاهرات ونصبت الشرطة الرشاشات فوق البنايات العالية ومآذن المساجد وتجمعت جماهير الطلاب صباح يوم ٢٧/ كانون الثاني ١٩٤٨ في الساعة التاسعة في مناطق الأعظمية والرصافة والكرخ وجاءت مظاهرة من الكرخ حاولت عبور جسر الشهداء وفتحت الشرطة النار عليهم وأوقعت فيهم خسائر كبيرة وبعد أن استمرت المعركة نصف ساعة عبر المتظاهرون الى الرصافة.

عاد رئيس الوزراء وأذاع بياناً شديداً صب الزيت على النار فزادها أشعالاً وحاولت الحكومة الاستعانة بالجيش ثم قدم عدد من النواب استقالاتهم وكذلك الوزراء كما استقال رئيس مجلس النواب فطلب عبد الإله من صالح جبر تقديم استقالته فاستقال واعتبر يوم ٢٧ كانون الثاني يوم الوثبة الوطنية وقررت الوزارة عدم الموافقة على مشروع معاهدة بورتسموث وفي عهد هذه الوزارة دخل العراق في حرب فلسطين.

المصادر الساندة :

١ – جعفر عباس حمدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١ – ١٩٥٣، النجف الأشرف، ١٩٧٦.
٢ – فاضل حسين، تاريخ العراق المعاصر، بغداد، ١٩٨٠.

المحاضرة الثانية عشر

الأوضاع السياسية في العراق ١٩٥٢- ١٩٥٦

أولًا / انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢ :

كانت ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ المصرية نقطة انطلاق للشعب العراقي وأحزابه وقد أراد الجميع تغير الأوضاع السياسية في العراق تغييراً جذرياً وقد تشجعت الأحزاب العراقية المعارضة بما حدث في مصر وقدمت مذكرات الى الوصي على عرش العراق شاجبت الأوضاع القائمة ومطالبة بالتغيير الجوهري واعتبر بعضها الوصي مسؤولاً عن الوضع الشاذ في البلاد. وعلى أثر ذلك عقد مؤتمر في البلاط يوم ٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ حضره رؤساء الوزارات السابقون ورؤساء الأحزاب وقد تدهور الوضع على أثر وقوع حادثة كلية الصيدلة والكيمياء.

حاولت كلية الصيدلة والكيمياء في بغداد تعديل نظامها لجعل الطالب المعيد في بعض الدروس معيداً في كافة مواضيع صفه. فاحتج الطلاب وأضربوا يوم ٢٦ تشرين الأول ١٩٥٢ وأيدهم في إضرابهم طلاب الكليات الأخرى مثل الطب والحقوق والتجارة ولذلك ألغي التعديل وعاد الطلاب الى الدوام يوم ١٩ تشرين الثاني ١٩٥٢. حدث أن أحدى الطالبات لم تشرك في الإضراب فانتقدها بعض الطلاب مما جعل أخاها ورفيقين له يحضرون الى الكلية ويتشاجرون مع أولئك الطلاب فأصيب البعض بجروح مختلفة. وقيل أن عميد الكلية وأحد المعيدين فيها حرضا هؤلاء الأشخاص الثلاثة على الاعتداء على طلاب الكلية.

استغلت الأحزاب السياسية والطلبة تلك الحادثة وانتشر الإضراب بين الطلاب وقاموا بمظاهرات يوم ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٢ وحدثت اشتباكات بين المتظاهرين والشرطة. وقدم رئيس الوزراء مصطفى العمري استقالة وزارته يوم ٢١ تشرين الثاني

ولكنها لم تقبل حتى يوم ٢٣ تشرين الثاني كما قرر مجلس التعليم العالي إيقاف الدراسة، كما قرر مجلس المعارف إيقاف الدراسة أيضاً.

أذاع الطلاب بياناً هاجموا فيه الفئة الحاكمة وأعلنوا فيه الإضراب حتى تستجاب مطالبهم وهي وجوب الأخذ بالانتخاب المباشر كأساس للانتخابات النيابية القادمة، وكذلك القيام بالإصلاحات الداخلية اللازمة لصيانة الحريات. واستؤنفت المظاهرات في صباح ٢٣ تشرين الثاني ووقعت بعض الحوادث العنيفة ثم أحرق مكتب الاستعلامات الأمريكي وأحرق مخفر شرطة باب الشيخ. وفي اليوم نفسه ألف الوزارة الجديدة الفريق الأول الركن نور الدين محمود رئيس أركان الجيش وأعلنت الوزارة الجديدة الأحكام العرفية وحلت الأحزاب وعطلت الصحف وأمر رئيس الوزراء بإنزال الجيش الى بغداد واستعملت الشدة مع المتظاهرين، ولذلك قرر قائد القوات العسكرية منع التجوال في بغداد من الساعة السادسة مساء حتى السادسة صباحاً.

ثانياً / حلف بغداد :

ألف نوري السعيد وزارته الثانية عشرة في ٣/ آب ١٩٥٤ فحل المجلس وأجرى انتخابات جديدة، فأصدر المراسيم الآتية:

١ – **مرسوم تعديل ذيل قانون العقوبات:** وفيه كل من يروج أياً من المذاهب البلشفية – الشيوعية والفوضوية وما يماثلها التي ترمي الى تغير نظام الحكم يستحق عقوبة الحبس لمدة سبع سنوات والحبس المؤبد أو الإعدام إذا كان التحريض قد جرى بين القوات المسلحة سواء كان ذلك مباشراً أو بواسطة منظمات تهدف الى خدمة أغراض المذهب المذكور.

٢ – **مرسوم ذيل قانون الجنسية:** وفيه لمجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية إسقاط الجنسية العراقية عن العراقي المحكوم وفق قانون العقوبات البغدادية.

٣ – **مرسوم النقابات:** تقرر غلق أية نقابة عندما تسلك مسلكاً يمس الأمن العام مما يدل على خروجها على الأسس والمبادئ التي أسست من أجلها.

٤ – **مرسوم الجمعيات:** خول وزير الداخلية إلغاء الجمعيات والنوادي ودور التمثيل.

٥ – **مرسوم المطبوعات:** خول وزير الداخلية إلغاء إجازات الصحف والمجلات.

٦ – **مرسوم الاجتماعات العامة والمظاهرات:** خول وزير الداخلية إعطاء إجازة التظاهر والتجمع وأعطى الموظف الإداري حق تفريق المظاهرات.

كان قمع المعارضة بالمراسيم المذكورة من قبل نوري السعيد لوقف نشاط المعارضة وتهيئة الجو المناسب لتعديل معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ (العراقية – البريطانية) واستدلها عن طريق حلف يشمل بعض دول الشرق الأوسط في تشرين الأول ١٩٥٤ زار نوري السعيد تركيا، وبعد شهرين زار عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا بغداد ودارت بين الجانبين مباحثات حول إيجاد تعاون لتأمين استقرار منطقة الشرق الأوسط واعتبرت الحكومتان العراقية – التركية أنه من الضروري أن ينضم الى هذا الاتفاق غيرهما من الدول. وفي ٢٤ شباط ١٩٥٥ وقع عدنان مندريس في بغداد على الميثاق العراقي – التركي. وفي آذار جاء الى بغداد انطواني أيدن وزير خارجية بريطانيا من أجل تصفية معاهدة عام ١٩٣٠ ومسألة انضمام بريطانيا الى الاتفاقية التركية – العراقية، ودراسة الوضع في الشرق الأوسط بصورة عامة.

في ٤ نيسان وقع الاتفاق الخاص بين العراق وبريطانيا لتجديد المعاهدة لعام ١٩٣٠، وفي الخامس من نيسان انضمت بريطانيا الى الميثاق العراقي – التركي واصبح يسمى بميثاق بغداد. وانضمت الى ذلك الميثاق الباكستان في ٢٢ أيلول ١٩٥٥، وانضمت إيران في ٣ تشرين الثاني، وفي ٢١ تشرين الثاني انضمت الولايات المتحدة بصفة مراقب.

كان من نتائج حلف بغداد المحافظة على علاقات بريطانيا بالعراق وحافظت بريطانيا على مصالحها الاقتصادية مثل استثمار النفط وعلى علاقاتها التقليدية بالباكستان وإيران والعراق. ولقي حلف بغداد في العراق كراهية ومعارضة عنيفة ولاسيما عندما تبادل العراق وتركيا كتابين عن عقد الميثاق بينهما، جاء فيهما أنهما اتفقا على العمل متعاونين تعاوناً وثيقاً من أجل وضع مقررات الأمم المتحدة بشأن فلسطين وذلك ما عارضه الشعب العربي في كل مكان معارضة شديدة.

المصادر الساندة :

١- فاضل حسين ، سقوط النظام الملكي في العراق ، بغداد ، ١٩٨٠ .
٢- ليلى ياسين حسين الأمير، نوري السعيد ودوره في حلف بغداد وأثره في العلاقات العراقية – العربية حتى عام ١٩٥٨، بغداد، ٢٠٠٢.

المحاضرة الثالثة عشر

سقوط الملكية وإعلان الجمهورية عام ١٩٥٨

أولًا / أسباب ومقدمات انهيار النظام الملكي :

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى لم يحصل العرب على الاستقلال التام كما وعدهم الحلفاء عندما تأسست الدولة الحديثة لم تكن مستقلة كما رغب العراقيون ، بل أقام البريطانيون المحتلون كياناً ضعيفاً ناقص الاستقلال تحت أشرافهم وفرضوا عليه الانتداب ، وبعد الثورة أستجاب البريطانيون لرغبة العراقيين بتتويج الامير فيصل ملكاً على العراق على أن يوقع أتفاقاً يكون انتدابا بصيغة معاهدة وحاولوا التخلص من الانتداب فاضطروا الى توقيع معاهدة عام ١٩٣٠ وكان انتقاصا من استقلال العراق . شعر العراقيون بالكراهية لبريطانيا ، ولاسيما لأنها فرضت على الحكم العراقي أشخاصاً من أنصارها مثل نوري السعيد الذي أصبح رجل بريطانيا القوي في العراق والشرق الأوسط .

في حقبة الثلاثينيات وقعت حوادث زادت من كراهية العراقيين لبريطانيا وأنصارها ، وفي مقدمتهم نوري السعيد مثل مصرع الملك غازي في ظروف غامضة ، ثم تنصيب الأمير عبد الاله وصياً على العرش العراقي وهو من اشد أنصار السياسة البريطانية في العراق .

كانت قضية فلسطين قضية العرب الأساسية وقد أعتبر العرب موقف البريطانيين ونوري السعيد وعبد الإله من أسباب نكبة العرب في فلسطين ، ثم قيام الثورة المصرية في ٢٣ تموز ١٩٥٢ كان من العوامل المشجعة على اشتداد المعارضة في العراق ضد البريطانيين والطبقة الحاكمة في العراق . ويمكن تلخيص أسباب انهيار الملكية في العراق بما يلي :

١- نقض العهود البريطانية للعرب بعد الحرب العالمية الأولى وفرض الانتداب وإقامة ملكية موالية ، واستمرار النفوذ البريطاني بعد دخول العراق في عصبة الأمم عن طريق معاهدة ١٩٣٠ والساسة العراقيين الموالين لبريطانيا ، وأدى ذلك الى تصادم العراق مع بريطانيا عام ١٩٤١ .

٢- مصرع الملك غازي وتنصيب الأمير عبد الإله وصياً على العرش ثم ولياً لعهد العراق وهو موالي لبريطانيا وحاول أن يكون ملكاً على سورية.

٣- سياسة نوري السعيد ، رجل بريطانيا القوي في العراق ، الاستبدادية المناهضة للحركات والأحزاب الوطنية .

٤- قضية فلسطين .

٥- الثورة المصرية والاعتداء الثلاثي على مصر .

٦- تنظيم الضباط الأحرار .

٧- دور التنظيمات الطلابية والسياسية .

كان للعوامل الخارجية أثر كبير في التأثير على تنظيم الضباط الأحرار وكانت هذه القضايا أحدى أسباب وانهيار النظام الملكي في العراق عام ١٩٥٨ والمتمثلة بـ(القضية الفلسطينية) والثورة المصرية في ٢٣ تموز ١٩٥٢ والاعتداء الثلاثي على مصر وصداه في العراق . فبالنسبة لقضية فلسطين كانت تمثل أحدى مآسي التاريخ الكبرى وقع ظلمها على الأمة العربية عامة وعلى شعب فلسطين خاصة . وبعد الحرب العالمية الأولى وضعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني . وخلال هذه الفترة أستمرت معارضة العرب لوعد بلفور والهجرة اليهودية وبيع الأراضي لليهود واستيطانهم في فلسطين وحدثت اضطرابات متكررة خلال ١٩٢٠-١٩٣٩ . ومنها ثورة فلسطين الكبيرة عام ١٩٣٦ . وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية لن تستطيع بريطانيا الدولة المنتدبة تنفيذ السياسية التي رسمت في الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ وتدخلت الولايات المتحدة الأمريكية وتقرر تعيين لجنة بريطانية للتحقيق وقدمت مقترحات إلا أن العرب واليهود رفضوا هذه المقترحات . وهاج الرأي

العام العربي في مختلف البلدان العربية لما حدث في فلسطين ، فكانت هذه القضية التي هزت العرب جميعاً أحدى الأسباب .

أما بالنسبة للثورة المصرية فهي الثورة التي قام بها تنظيم الضباط الأحرار في مصر والتي أدت الى الغاء الملكية وإقامة النظام الجمهوري وتشريع قانون الإصلاح الزراعي وتأميم شركة قناة السويس واعتبرت هذه الثورة نقطة الانطلاق للشعب العراقي وتشجيع ضباط الجيش العراقي بما حدث في مصر وأخذوا يعملون على استكمال تحرير العراق من النفوذ البريطاني وتقويض النظام الملكي والقضاء على نوري السعيد وعبد الإله . أما الاعتداء الثلاثي على مصر وتأثيره في العراق . غضبت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على قرار الحكومة المصرية بتأميم قناة السويس فشنت إسرائيل هجوماً على الأراضي المصرية وأخذت الجيوش البريطانية والفرنسية والإسرائيلية تهاجم المدن المصرية . وغضبت البلاد العربية على هذا العدوان . وفي العراق رحب الشعب العراقي بتأميم قناة السويس وأعلنت الحكومة العراقية الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد تحسباً للطوارئ واستعداداً لما يقوم به الشعب العراقي في مساندة مصر من مظاهرات واضطرابات وفعلاً حدثت مظاهرات في البلاد تأييداً لمصر ومساندتها ضد العدوان الثلاثي فكان هذا أيضاً أحد العوامل الخارجية التي دفعت الضباط الأحرار للمضيء قدماً نحو تغير النظام الملكي .

أما بخصوص جبهة الاتحاد الوطني فتعتبر عامل داخلي وهي جبهة تكونت من بعض الأحزاب مثل الحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي والاستقلال والمستقلين أيضاً . وقد كان للاعتداء الثلاثي على مصر ولحوادث العراق المؤيدة لمصر أثرها في تكوين هذه الجبهة وقد أصدرت هذه اللجنة بيانها الأول في ٩ آذار ١٩٥٧ نورد بعض ما جاء فيه : " أن الوطنيون اجتمعوا ودرسوا الأوضاع الداخلية والخارجية وثبتوا الأهداف التي تعتبر في هذه المرحلة نقطة ابتداء لتحقيق الحرية والاستقلال وقد حددت اللجنة الأهداف الوطنية الكبرى وهي تنحية وزارة نوري السعيد وحل المجلس النيابي والخروج من حلف بغداد وتوحيد سياسة العراق مع سياسة البلاد العربية المتحررة ، ومقاومة التدخل الاستعماري بشتى أشكاله ومصادره ،

وانتهاج سياسة عربية مستقلة أساسها الحياد الايجابي وكذلك أطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية وإلغاء الإدارة العرفية وإطلاق سراح السجناء والمعتقلين السياسيين وإعادة المفصولين لأسباب سياسية من الموظفين.

أقرت جبهة الاتحاد الوطني مبادئ اساسية في التنظيم منذ بداية عام ١٩٥٧ ، فتكونت للجبهة قيادة سياسية باسم اللجنة الوطنية العليا تضم ممثلاً من كل حزب من أحزاب الجبهة وتكونت كذلك قيادة تنفيذية باسم اللجنة التنفيذية العليا تضم ممثلاً أو أكثر من الأطراف الحزبية تتولى الأشراف على الطبع والتوزيع والاتصال باللجان الأخرى في بغداد وبقية الألوية .

ثانياً / تنظيم الضباط الأحرار :

ينتمي أكثر ضباط الجيش العراقي لاسيما الصغار منهم إلى الطبقة المتوسطة والطبقة تحت المتوسطة من الشعب العراقي . وينتمي الجنود على الأغلب إلى طبقة العمال والفلاحين . وعندما قامت ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢في مصر تشجع الضباط العراقيون وصمموا على إقامة تنظيم للضباط الأحرار العراقيين مشابهة لتنظيم الضباط الأحرار المصريين وشرع بعضهم فعلاً بالاتصال بالبعض الأخر لهذا الغرض . ويمكن تلخيص حوافز التنظيم ودوافعه بالنقاط الآتية :

١- طموح بعض الضباط للوصول إلى السلطة كما فعل الضباط المصريون .
٢- اعتناق هؤلاء الضباط فكرة تحقيق الإصلاح السياسي والاجتماعي بعمل عسكري .
٣- تشبع أكثر الضباط بالروح القومية ورغبتهم في تحقيق الوحدة العربية ، وقد غضبوا من موقف الحكومة العراقية من العدوان الثلاثي على مصر.
٤- سخط الضباط من موقف الحكومة العراقية من حرب فلسطين ١٩٤٨ .
٥- حلف بغداد الذي كبل استقلال العراق بالقيود .

وقد فاتح الضابط رجب عبد المجيد بعد الثورة المصرية ٢٣ تموز ١٩٥٢ زميله رفعت الحاج سري بموضوع تنظيم للضباط الأحرار يعمل بصورة سرية ثم

أتصل هؤلاء بآخرين واستمروا حتى أواخر عام ١٩٥٦ ، وبعد العدوان الثلاثي على مصر أشتد غضب بعض الضباط الأحرار من الحكم العراقي ، فعقد في كانون الأول ١٩٥٦ ثمانية من الضباط اجتماعا في دار الرائد الطيار المتقاعد محمد سبع لتأليف أول هيئة عليا تشرف على تنظيم الضباط الأحرار ، وفي الاجتماع نفسه أقترح ضم رفعت الحاج سري إلى اللجنة العليا ولكنه أعتذر ثم أنضم طاهر يحيى وعبد الرحمن عارف وأخيراً اتفقوا على ضم عبد الكريم قاسم في نيسان١٩٥٧ والأخير جاء بعبد السلام عارف ثم أنضم عبد الوهاب الشواف وبذلك أصبح عدد أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار (١٤) ضابطاً عدا رفعت الحاج سري .

تعاهدت اللجنة العليا للضباط الأحرار في اجتماعها الأول العمل ضد الحكم العراقي القائم وأقسموا يمين الإخلاص للتنظيم والوطن . وكتبوا صيغة القسم على ورقة صغيرة ، وبعد أداء اليمين أتفقوا على تمزيقها على أن لا يستعملوا الكتابة في أعمالهم بل ان يعتمدوا على الكلام الشفهي .كما اتفقوا على نظام الخلايا في تنظيم الضباط الآخرين الذين يرتبطون بهم ، وكل خلية مؤلفة من ثلاثة أو أربعة أو خمسة ضباط يتصلون بالخلايا الأخرى . وقامت اللجنة العليا بتكوين لجان لمعالجة بعض القضايا مثل لجنة الخطط والدعاية والتنظيم ولجنة جمع المعلومات واللجنة المالية . واختير محيي الدين عبد الحميد رئيساً بصفته أقدم الضباط وأعلاهم رتبة عسكرية وقد تم اختياره مجرد رئيس لإدارة الاجتماعات وليس زعيم للحركة أو الثورة وأنتخب رجب عبد المجيد سكرتيراً لها . وبلغ عدد الضباط الأحرار حوالي (٢٠٣) ضابط .

أما عن المبادئ والمقررات التي أتفق عليها الضباط الأحرار فهي :

١- إسقاط النظام الملكي بأية وسيلة وإقامة النظام الجمهوري .

٢- إقامة النظام الجمهوري على أساس الديمقراطية البرلمانية وضمان الحرية واحترام حقوق الإنسان .

٣- تحويل الهيئة العليا للضباط الأحرار بعد الثورة إلى مجلس قيادة الثورة مع جواز إدخال أعضاء آخرين فيه .

٤- قيام فترة انتقالية تشكل فيها حكومة مدينة يساندها ويشرف عليها مجلس قيادة الثورة .

٥- عدم جواز انتماء الضباط إلى الأحزاب .

٦- إقامة مجلس سيادة ثلاثي لرئاسة الجمهورية إلى أن ينتخب مجلس وطني يوضع دستور وينتخب رئيس للجمهورية .

٧- عودة أعضاء مجلس قيادة الثورة إلى ثكناتهم بعد انتهاء فترة الانتقال .

٨- عدم دخول أية ضباط كوزير في الحكومة المدنية وعدم قبول الضباط مراكز عليا في الجيش دون موافقة مجلس قيادة الثورة .

٩- بحث أعضاء اللجنة مصير عبد الإله ونوري السعيد والملك فيصل الثاني.

١٠- بحثوا احتمال تدخل دول ميثاق بغداد في موضوع تغير النظام .

١١- اتفقوا على ضرورة أجراء إصلاحات شاملة في البلاد .

١٢- تدعيم الجيش والقوات المسلحة .

١٣- أتباع سياسة الحياد الإيجابي بين المعسكرين الشرقي والغربي .

١٤- بحثوا موضوع ارتباط الدينار العراقي بالجنية الإسترليني وموضوع عائدات النفط .

١٥- تصفية القواعد الاستعمارية والقضاء على النفوذ البريطاني .

١٦- أما موضوع الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة ، فأنهم لم يتخذوا قراراً بشأن الانضمام إلا أنهم تركوا ذلك للظرف .

وعملت اللجنة العليا للضباط الأحرار على الاتصال بالساسة المدنيين عن طريق سكرتير اللجنة رجب عبد الحميد الذي أخذ يتصل بالأحزاب . وقد جرت عدة محاولات سابقة لثورة ١٤تموز ١٩٥٨ ، منها محاولة ٦ كانون الثاني ١٩٥٨ في يوم عيد الجيش إلا أن المحاولة لم يكتب لها النجاح ، ومحاولة أيضاً في ١١ أيار ١٩٥٨ ولم يكتب لها النجاح وفي اليوم الثاني أيضاً ١٢ أيار ومحاولة في ٢٩ أيار عندما حاول عبد الغني الراوي تنفيذها إلا أنه صرف النظر عنها .

ثالثاً/ قيام الثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ :

تأكد الضباط الأحرار في الأسبوع الأول من حزيران١٩٥٨ ، أن اللواء العشرين التابع للفرقة الثالثة في منطقة ديالى يتحرك الى الأردن مروراً ببغداد . كان عبد السلام عارف أمراً للفوج الثالث في هذا اللواء وعبد اللطيف الدراجي أمراً للفوج الأول في هذا اللواء العشرين . وأتفق عبد الكريم وعبد السلام عارف وعبد اللطيف الدراجي على تنفيذ الثورة عند مرور قطعات اللواء العشرين ببغداد وعلى التكتم الشديد وعلى أن لا يخبروا حتى ضباط اللجنة العليا خشية تسرب أخبار تنفيذ الثورة . وفي مساء الأربعاء التاسع من تموز اجتمعوا هؤلاء مع الضباط وأخبروهم بساعة الصفر وتقسيم الواجبات . بعد أن وفر الضباط العتاد اللازم لهذه الثورة .

أجتمع الضباط الأحرار الثلاث وأطلعوا على صيغة البيان الأول الذي قراه عبد السلام من دار الإذاعة في الساعة السادسة من صباح يوم الاثنين ١٤ تموز ١٩٥٨ واتفقوا على تقسيم الأعمال بينهم واختير الفريق الركن نجيب الربيعي رئيساً لمجلس السيادة وعين عبد الكريم قاسم رئيساً للوزراء وقائداً عاماً للقوات المسلحة وعبد السلام عارف نائباً للقائد العام للقوات المسلحة ونائباً لرئيس الوزراء ووزير الداخلية وعين عبد اللطيف الدراجي أمراً للكلية العسكرية وألفت وزارة ائتلافية تضم عناصر المعارضة .

وأذيع البيان الأول للثورة : (أيها الشعب العراقي الكريم . بعد الاتكال على الله ومؤازرة المخلصين من أبناء الشعب والقوات المسلحة أقدمنا على تحرير الوطن العزيز من سيطرة الطغمة والفاسدة التي نصبها الاستعمار...)

هاجم الضباط الأحرار وجنودهم قصر الرحاب وأطلقوا النيران عليه فخرج الملك وأفراد عائلته من البناية وبينما كانوا يتفاوضون حدث أطلاق نار من قبل الضابط عبد الستار سبع العبوسي وتم قتلهم . أما نوري السعيد فقد هرب من داره في كرادة مريم في جانب الكرخ في بغداد بعد وصول القوة الخاصة باعتقاله ، وذهب

الى دار صديقه محمود الأسترابادي في الكاظمية وبقي يوم واحداً ثم حاول الوصول الى دار محمد العريبي وكان عبد الكريم قاسم قد أذاع عن جائزة قدرها عشرة الأف دينار لمن يدل على مكان السعيد وقد أوجس نوري خفيه من أبن صاحب الدار فخرج مع زوجة صديقة الأسترابادي وهو بملابس نسائية متوجهاً الى دار محمد العريبي وفي الشارع عرفه الناس فنقله أحد جنود القوة الجوية .

المصادر الساندة :

١- فاضل حسين ، سقوط النظام الملكي في العراق ، بغداد ، ١٩٨٠ .
٢- ليث عبد الحسين الزبيدي ، ١٤ تموز ١٩٥٨ ، بغداد ، ١٩٨١ .